المُوجَز في المَنطِق

السيد صادق الحسيني الشيرازي

مكتبة
مؤمن قريش

آية الله السيّد صادق الحسيني الشيرازي

الموجز في المنطق

تحقيق

مصطفى بهرمن

مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه.
(الإمام الصادق ع)
moamenquraish.blogspot.com

هويـة الكتـاب

اسم الكتاب: ..... الموجز في المنطق
المؤلّف: ..... آيةاللّه السيّد صادق الحسيني الشيرازي
تحقيق: ..... مصطفى بهرمن
تعداد: ..... ٥٠٠٠ نسخة
تاريخ الطبع: ..... ربيع‌الثاني ١٤٢٢ هـ. ق
الطبعة: ..... الرابعة (الاولىٰ للناشر)
الناشر: ..... بينش آزادگان
السعر: ..... ٤٠٠ تومان

شابک ٢ ـ ١ ـ ٩٢٥٨٦ ـ ٩٦٤
ISBN 964 - 92586 - 1 -2

مؤسّسة دارالمهدي و القرآن الحكيم
الحسينيّة الكربلائية في اصفهان

فهرس

تمهيد ٦
المقدمات ٩
الدلالات ١٥
المفرد و المركب ٢٣
الحقيقة و المجاز ٢٦
أقسام المفرد و المركب ٢٩
الكُلّيّ و الجُزئيّ و توابعهما ٣٣
النسب الأربع ٣٦
الكليّات الخمس ٣٩
مراتب الأجناس ٤٠
النوع الإضافي ٤١
القريب و البعيد ٤١
المعرِّف ٤٤
أقسام القضيّة ٤٦
أقسام القضية الحملية ٤٨
الموجَّهات ٥١
أقسام القضيّة الشرطية ٥٤
العكس المستوي ٥٨
التناقض ٦١

الإستقراء ٦٩
التمثيل ٧٠
أقسام القياس ٧١
القياس الإقتراني ٧٣
الأشكال الاربعة ٧٥
شروط الشكل الأوّل ٧٧
شروط الشكل الثاني ٧٩
شروط الشكل الثالث ٨١
شروط الشكل الرابع ٨٣
القياس الإستثنائي و أقسامه ٨٦
قياس المساواة ٩١
الصناعات الخمس ٩٣
البرهان ٩٣
الجَدَل ٩٤
الخِطابة ٩٥
الشعر ٩٥
المغالطة ٩٦

الحمد للّه ربّ العالمين

و الصلاة و السلام علىٰ سيّدنا

محمّد و آله الطيبين الطاهرين المعصومين

و لعنة اللّه على أعدائهم أجمعين

الى قيام يوم الدين

تمهيد

ما هي فائدة المنطق و ما هي الحاجة الى تعلّمه و دراسته؟

سؤال يبادرك به كلّ من طلاب المدارس الحديثة، إن فَتَحْت معه كلاماً حول «**المنطق**» لأنّ المنهاج الدراسي العام و الخطوط العلمية العريضة ـ في عالم اليوم ـ يخلوان عن دراسة المنطق نهائياً.

اذن فمن حق الطالب أن يبادرك بهذا الاستفهام، لانّه منذ أن فتح عينيه في الإبتدائية حتى نهاية الجامعة لم يطرق سمعه إسم «**المنطق**» في حين أنه درس كثيراً و حصل على معلومات كثيرة من مختلف العلوم و الفنون.

أمّا الجواب فالخطأ في العلوم يكون فساده و آثاره بمقدار الأمر الذي اخطىء فيه، فالخطأ في «النحو» معناه التلفّظ بما يستهجن عند العرب و الخطأ في «البلاغة» معناه التكلّم بما لا يجدر عن الأدباء و الفصحاء و الخطأ في «التاريخ» معناه نسبة واقعة الى غير صاحبها و هكذا ... و هكذا ... و من الطبيعي أن يختلف مقدار الخطأ في الشدة و الضعف و الكثرة و القلّة، لكنّه خطأ خاص في موضوع شخصي، بالنسبة لأمر معيّن.

أمّا الخطأ في الفكر و الاشتباه في الاستنتاج فهو أكبر الأخطاء و

أسوأ الاشتباهات، لأنه خطأ عام شامل لكل العلوم و الفنون.

و «المنطق»[١] هو العلم الذي **«يعصم الإنسان عن الخطأ في الفكر»**.

و نسبة الخطأ في الفكر الى الخطأ في غيره من «النحو» و «البلاغة» و «التاريخ» و غيره ليست الاّ كنسبة الخطأ في قاعدة كليّة الى الخطأ في فرد من أفراد تلك القاعدة.

فمن تعلّم ـ خطأً ـ أنّ «كل فاعل مجرور» كيف يقع في عشرات و مئات الأخطاء يومياً، بخلاف من عرف أنّ «كل فاعل مرفوع» لكنه أخطأ في التلفّظ مرّة واحدة فجَرَّ الفاعل، كذلك الذي أخطأ في الفكر لابدّ أن تقع له أخطاء بالعشرات يومياً في العلوم كلّها.

من ذلك، تظهر لنا فائدة المنطق و سبب الحاجة اليه.

فالمنطق: هو الذي يعصم أفكارنا عن السهو و الإشتباه في الاستدلال و عن الانخداع بالمغالطات و التمويهات في المخاصمات، فيكشف لنا محل الخطأ و ينبهنا لموقع التمويه[٢]، فيضع ـ تماماً ـ النقاط على الحروف، فهو العلم الذي يعصمك عن الإشتباه في كل العلوم و بدونه لا تأمن السّهو في أيِّ علم.

و هذا الذي ذكرناه لا يعرفه الطالب إلا بعد دِراسة هذا العلم باستيعاب و تفهّمه بعُمق.

١ـ قال المحقّق السبزواري رحمه الله في منظومة المنطق:

قانونٌ آليٌّ يقي رعايته ... عن خطأ الفكرِ وهذا غايتُه

٢ـ مَوَّهَ عليْهِ الأَمْر: زوّره عليه و زَخْرَفَه.

و ما هذه الفائدة الغالية للمنطق إلاّ لأنّه منتزع من صميم الفِطرة البشريّة و مستفاد من الأصول العقلية العامة التي جعلت «المنطق» بحيث يتلقاه الإنسان بعقله و فطرته قبل أُذُنه و بصره.

إذن: فمن ضروريات كل باحث و منقِّب[1] و محقِّق أن يكون على بصيرة تامة من قواعد علم «المنطق» لكي لا يخطأ من حيث يظن أنه أصاب و لا يغلط فيما يعتقد أنه صحيح.

و ما أكثر هذه المبادىء الفاسدة التي جرفت أكثر الناس بأحابيلها إلا نتيجة عدم دراستهم علم المنطق في المنهاج التعليمي العام العالمي ـ اليوم ـ فترى الناس ـ و فيهم المفكّرون ـ يميلون بكل ريح.

و لو أنهم كانوا قد عرفوا صواب الاستدلال من فساده و صحة الاستنتاج من خطائه و كيفية استنباط النتيجة من المقدمات، لما تزحلقوا مع كل فكرة وافدة و لا اعتنقوا كل رأي جديد.

و هذا الكتاب «**الموجز في المنطق**» ليس إلاّ محاولة بدائية في هذا الميدان، ليجعل دارس هذا العلم على خِبْرة من أهمّ قواعده الكلية فتصبح دراسته للكتب المفصّلة المعقّدة عن بصيرة و تفهّم.

و اللّه المسؤول أن يجعله ذخري ليوم الفاقة ويتلقّاه بقبول حسن... ﴿انّه سميع مُجيب﴾

كربلاء المقدسة

صادق الحسيني الشيرازي

١ـ نقَّبَ عن الشيء: فَحَص عنه فحصاً بليغاً.

المقدمات

فصل «١»

الانسان له قوّة ـ تسمّىٰ الذهن تنتقش فيها الصُّوَر كالمرآة، لكن الفرق بين الذهن و بين المرآة أن المرآة لا تنتقش فيها إلاّ صور المبصرات التي تُرى بالعين فقط و في الذهن تنتقش صُوَر المبصرات و غيرها من سائر المحسوسات و المعقولات.

فصل «٢»

المحسوس هو الشيء الذي يعرف و يدرك بواسطة إحدى الحواسّ الخمس و هي: **الباصرة و السامعة و الشامّة و الذائقة و اللامسة**.

فالجبل شيء محسوس لأنه يعرف و يدرك بالعين (الباصرة).

و الصوت شيء محسوس لأنه يعرف و يدرك بالأُذُن (السامعة).

و الريح الطيّب و الريح الكريه من المحسوسات لأنّهما يعرفان و يدركان بالأنف (الشامّة).

و الحلاوة و الحُمُوضة من المحسوسات لأنّهما تعرفان و تدركان باللسان (الذائقة).

و الخُشونة و النُعُومة و الحَرّ و البَرد تعرف و تدرك بجميع أجزاء البدن (اللامسة).

فهذه[١] هي المحسوسات الخمسة.

و المعقول هو الشيء الذي يعرف و يدرك بغير هذه الحواس الخمس، فمثلاً «الاثنان زوج» و «الواحد فرد» و «٢ في ٢ = ٤» و «٢+١=٣»، كل هذه لا تعرف و لا تدرك بالعين و لا بالأذن و لا بالأنف و لا باللسان و لا باللّمس و إنما تعرف و تدرك بالعقل و لذا يقال لها «المعقولات».

فصل «٣»

إذا توجّهت إلى إنسان و حدثت صورته في ذهنك فهذا يسمى «**تصوّراً**».

و إذا نظرت إلى ديك و انتقشت صورته في ذهنك فهذا تصوّر ايضاً.

و إذا سمعت صوتاً و حدث في ذهنك العلم بذلك الصوت فهذا العلم تصوّر أيضاً.

فأمّا إذا عرفت أن ذلك الإنسان عالم و قلت: «هذا عالم» فقد نسبت

١ـ اي ان المبصرات و المسوعات و المشمومات و المذوقات و الملموسات هي المحسوسات الخمسة التي تدرك بإحدى الحواس الخَمس الظاهرة.

العلم إلى ذلك الإنسان، فهذه النسبة تسمى «**تصديقاً**».

و إذا توجّهت الى أن الديك الذي رأيته أبيض، فقلت: «هذا الديك أبيض» فقد نسبت البياض الى ذلك الديك، فهذه النسبة تصديق ايضاً.

و إذا توجّهت إلى أن الصّوت الذي سمعته صوت زيد، فقلت: «هذا الصوت من زيد» فقد نسبت الى الصوت كونه من زيد، فهذه النسبة تصديق أيضاً.

فاعلم أنّ الصوَر التي تحدث في الذهن هي:

إمّا تصوّر و إمّا تصديق.

فإن كان، نسبة شيء إلى شيء آخر فتلك الصورة تسمى تصديقاً و إن لم تكن نسبة شيء إلى شيء آخر فتلك الصورة تسمى تصوّراً.

إذن فالعلم[1] ـ الذي هو إدراك الأشياء ـ منحصر في التصوّر و التصديق.

و التصديق قد يكون ايقاع نسبة شيء إلى شيء مثل «زيد قائم» و قد يكون انتزاع نسبة شيء عن شيء مثل «زيد ليس بقائم» فإنه قد انتزع نسبة القيام من زيد.

١ـ انّ العلم حصوليّ و حضوريّ و الحصولي هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل و الحضوريّ هو العلم الذي هو عين المعلوم لا صورته و نقشه كعلم المجرّد بذاته أو بمعلوله كعلم الحق تعالى بمخلوقاته و ان الذي ينقسم الى التصور و التصديق هو الحصوليّ لا الحضوريّ.

فصل «٤»

التصوّر على نوعين:

إمّا واضح معلوم، مثل تصور النار و الماء و نحوهما و يسمّى «**التصور البديهي**»[١].

و إمّا مجهول غير واضح، مثل تصور الجنّ و الروح و نحوهما و يسمى «**التصور النظري**» لاحتياج معرفته الى النظر و الفكر[٢].

و كذلك التصديق على نوعين:

إمّا واضح معلوم، مثل تصديق «النار حارّة» و «الثلج بارد» و نحوهما و يسمى «**التصديق البديهي**».

و إمّا مجهول غير واضح، بل يحتاج الى التفسير[٣] مثل «الدنيا مخلوقة» و «الإنسان خلقه اللّه» و يسمّى «**التصديق النظري**» لاحتياجه إلى النظر و الفكر.

و طريق معرفة «التصور النظري» هو ترتيب التصورات البديهية بنحو يُوصِل الى ذلك التصوّر النظري و طريق معرفة «التصديق النظري» هو ترتيب التصديقات البديهية بنحو يُوصِل الى ذلك

١ـ و هو التصور الذي لا يحتاج الى فكر و نظر و ان احتاج الى مُنبِّه أو احساس أو تجربة او غيرها.

٢ـ الفكر عبارة عن ترتيب أمور معلومة للتأدي الى أمر مجهول؛ قال المحقّق السبزواري رحمه الله في شرح منظومة المنطق ج ٩:

الْفكرُ حَرْكةٌ إلى المبادي ... و من مبادئ إلى المُرادِ

٣ـ التفكّر ن خ.

التصديق النظري.

و سيأتي كيفيّة ذلك في أواخر الكتاب.

فصل «٥»

«**المعرِّف**»: ـ عند علماء المنطق ـ يقال لتلك التصوّرات المعلومة البديهية التي تُوصِل الإنسان الى تصور نظري مجهول، فتجعله معلوماً.

و «**الحجّة**»: ـ عندهم ـ يقال لتلك التصديقات المعلومة البديهية التي تُوصِل الانسان الى تصديق نظري مجهول، فتجعله معلوماً.

فالمقصود من فنّ المنطق معرفة المعرّف و الحجّة فقط، حتى يتمكّن الشخص على تحصيل المجهولات التصورية و التصديقية من التصورات المعلومة و التصديقات المعلومة.

فصل «٦»

النحو وُضِع لمعرفة الألفاظ و إنها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، معربة أو مبنيّة، فالذي يريد أن يتعلّم النحو يحتاج الى بحث الألفاظ لذاتها.

و لكن المنطق وضع لمعرفة المعاني لا الألفاظ لأن المعرّف هو معاني تلك التصورات المعلومة التي تُوصِل الى تصوّر مجهول

نظري لا ألفاظها و الحجّة هي معاني تلك التصديقات المعلومة التي تُوصِل الى تصديق مجهول نظري لا ألفاظها و إنما البحث في المنطق عن الألفاظ ـ كبعض الفصول القادمة ـ انما هو لتوقف معرفة المعاني على الألفاظ، إذ لا يمكن غالباً تفهيم المعنى العميق إلا باللفظ و كذلك لا يمكن تفهّم المعنى العميق إلا باللفظ.

* * *

الدلالات

فصل «٧»

«**الدلالة**»: هى كون الشيء بحيث لو حصل العلم به لزم منه العلم بشيء آخر، كصُفرة الوجه الدالّة على الخوف، فلو حصل العلم بصُفرة وجه شخص يلزم من ذلك حصول العلم بخوفه.

«**الوضع**»:[1] هو تخصيص شيء بشيء آخر، بحيث يلزم من العلم بالشيء الأول العلم بالشيء الثاني، مثلاً: لو وضع زيد لابنه اسمَ «علي» بمعنى انه خص هذا الإسم لابنه، فيصير «علي» لابن زيد بحيث لو قال شخص «علي» يعرف ابن زيد أن رجلاً يريده و لو قال شخص لزيد «علي فعل كذا» يعلم زيد بأن إبنه هو المقصود بهذا الكلام.

إذن: الوضع سبب من اسباب الدلالة كما سيأتي.

فصل «٨»

الدلالة على ثلاثة أقسام:

١ـ اعلم ان الوضع على قسمين: التخصيصيّ و هو أن يقول الواضع وضعت هذا اللفظ لهذا المعنى و التخصّصي و هو أن يستعمل لفظ في معنى و كثر استعماله فيه بحيث يصيرُ حقيقة فيه.

١ـ **الدلالة الوضعيّة** و هي التي يكون سبب الدلالة فيها هو الوضع.

٢ـ **الدلالة العقليّة** و هي التي يكون سبب الدلالة فيها العقل.

٣ـ **الدلالة الطبعيّة** و هي التي يكون سبب الدلالة فيها الطبع[١] و كل واحد من هذه الاقسام: إمّا **لفظيّة أو غير لفظيّة**.

فالدّلالة الوضعيّة اللفظية[٢] مثل «علي» الذي يدل على ابن زيد.

و الدلالة الوضعيّة غير اللفظية مثل دلالة الخُطوط و العقود و الإشارات و النُصُب[٣] على معانيها.

و الدلالة العقليّة اللفظية مثل انّه لو سمع شخص خطابة يحصل له العلم بأنّه انسان يتكلم، فالدلالة لفظيّة لأن ألفاظ الخطابة دلّت على وجود خطيب متكلّم و عقليّة لأن العقل هو الذي يدلّ على انّ كلّ كلام يجب أن يصدر من متكلّم.

و الدلالة العقلية غير اللفظية مثل دلالة هذه المخلوقات على وجود الخالق، فالدلالة غير لفظية لأن المخلوقات لا تتكلّم بوجود الخالق و عقلية إذ العقل هو الذي يدل الإنسان على أن هذه الموجودات لها خالق هو «اللّه» سبحانه.

و الدلالة الطبعيّة اللفظية: كدلالة «أُح أُح» على وَجَع الصدر فطبع

١ـ السجيّة التي جُبِلَ عليه الإنسان.

٢ـ و هذه الدلالة هي المقصودة في بحث الألفاظ باعتبار الإفادة و الاستفادة و الاّ فالعقلية و الطبعيّة أتم و أدوم لا تختلفان باختلاف الأعصار و الأمم و لا تتعلقان بإرادة اللافظ.

٣ـ الأعلام و ما يُجعل على الطريق من العلامات يُهتدىٰ بها، جمع النصيب.

الإنسان يدل على أنه متى وَجَع صدر شخص يخرج منه هذه الأصوات و الدلالة الفظية لأنّ هذه الأصوات ألفاظ تخرج من فم مَن وَجِعَ صدره.

و الدلالة الطبعيّة غير اللفظية مثل دلالة صُفرة الوجه على الخوف و حُمرة الوجه على الخَجَل فطبع الإنسان يدل على أنه متى خاف شخص اصفرّ وجهه أو متى خَجِلَ شخص احمرّ وجهه و الحُمرة و الصُفرة ليستا من الألفاظ فالدلالة غير لفظية.

* * *

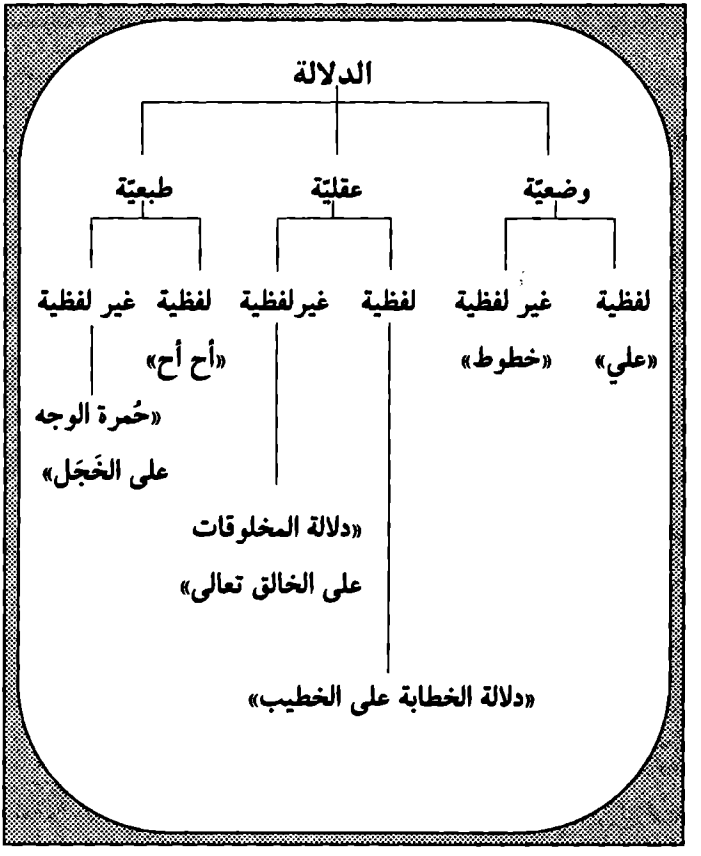
الدلالة
وضعيّة
عقليّة
طبعيّة
لفظية
«علي»
غير لفظية
«خطوط»
لفظية
غيرلفظية
«دلالة المخلوقات
على الخالق تعالى»
لفظية
«دلالة الخطابة على الخطيب»
لفظية
«أح أح»
غير لفظية
«حُمرة الوجه
على الخَجَل»

فصل «٩»

المعتبر ـ عند علماء المنطق ـ من هذه الدلالات السّت هو الأوّل (الدلالة الوضعية اللفظية) لأن الغالب في الإفادة و الإستفادة بها.

و الدلالة الوضعية اللفظية منحصرة في ثلاثة أقسام: «**المطابقة**» و «**التضمّن**» و «**الإلتزام**».

فالمُطابقة: هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ، كدلالة «الإنسان» على معنى «الحيوان الناطق» فإن معنى الإنسان ذو جزئين: الحيوانية و الناطقية و كدلالة لفظ «زيد» على جميع أجزائه من رأسه الى قدمه، في قولك «جاء زيد».

و التضمّن: هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ كدلالة «زيد» على رأسه أو يده، فقولك «جاء زيد» معناه: جاء جميع بدن زيد و الرأس و اليد في ضمن البدن فتكون لفظة «زيد» دالة على يده و رأسه بالتضمّن.

و الإلتزام: هو دلالة اللفظ على شيء خارج عن حقيقة معنى اللفظ و لازم للفظ في الذهن بأن كان ذلك الشيء الخارج عن الحقيقة بحيث كلّما ذكر اللفظ بادَر ذلك الشيء إلى ذهن السامع أيضاً، كدلالة الشمس على ضوئها، فانَّ ضوءها خارجة عن حقيقتها و لكن الضوْء هو بحيث كلّما ذكرت لفظة «الشمس» بادر الى الأذهان معنى ضوئها ـ أيضاً ـ بالإضافة الى نفس «القرص».

فصل «١٠»

اللفظ المطابقي يدل على تمام المعنى الذي وضع له اللفظ بمجرد الاستعمال دلالة مطابقية، فقولك «زيد» ـ بمجرد التلفّظ به ـ يدل على جميع أجزاء جسد زيد.

و كذلك يدل ـ بمجرد الاستعمال ـ على جزئه دلالة تضمنيّة، فقولك «زيد» ـ بمجرّد التلفّظ به ـ يدل على رأس زيد و يده و غير ذلك من أجزائه.

امّا دلالة اللفظ على تمام المعنى فَلأن تمام المعنى هو الذي وضع له اللفظ.

و امّا الدلالة على جزء المعنى، فلأن لفظ زيد الذي دل على جميع أجزاء بدنه يدل على بعض تلك الأجزاء ايضاً، لأن فهم الكُلّ يستلزم فهم الجزء.

لكن دلالة الإلتزام تحتاج[1] إلى كون ذلك المعنى الخارج عن الحقيقة بحيث كلّما ذُكر اللفظ جاء ذلك المعنى الخارج في الذهن، كضوء الشمس الذي هو خارج عن حقيقة الشمس و لكنه يدخل في ذهن السامع كلما ذكرت لفظة «الشمس» و إلا لم يكن للّفظ دلالة التزامية، فمثل «زيد» ليس له دلالة التزامية، إذ كلّما ذكر لفظ «زيد» لا

١ـ اي لابد في الدلالة الالتزامية من شرط و هو اللزوم الذهني اي كون الامر الخارج لازماً لمعنى اللّفظ بحيث يلزم من تصور المعنى تصوّره فانّه لو لم يتحقّق هذا الشرط لأمتنع فهم الأمر الخارجي من اللفظ.

يجيء في ذهن السامع معنى خارج عن حقيقته و علماء المنطق يعتبرون في دلالة الالتزام الدلالة على ذلك المعنى الخارج عن الحقيقة دائمة و كلية[١].

فصل «١١»

اللفظ الموضوع لمعنى إمّا معناه مركّب له أجزاء أو معناه بسيط لا جزء له.

فالمركّب الذي لمعناه اجزاء اثنان.

الأوّل: ما فيه الدلالات الثلاث «المطابقة و التضمّن و الإلتزام» مثل لفظة «الانسان» فهي بمجرد التلفظ بها تدل على الحيوان الناطق فهذه المطابقة و تدل على الحيوان أو الناطق و هذا التضمّن و تدل على المعنى الخارج كالضاحك الذي هو لازم ذهنيّ لمعنى الانسان و هذا الإلتزام.

الثاني: ما فيه دلالة «المطابقة» و دلالة «التضمّن» فقط، مثل لفظة «زيد» فانّها بمجرد التلفظ بها تدل على جميع بدن زيد فهذه المطابقة و تدل على رأس زيد ضمناً و هذا التضمّن.

و اللفظ البسيط الذي لا جزء لمعناه اثنان ـ أيضاً ـ:

الأوّل: ما فيه دلالة «المطابقة» و دلالة «الإلتزام» مثل «اللّه» فانّه

١ـ «دائمة» يعني في جميع العصور و «كلية» يعني عند جميع الناس.

بمجرد التلفظ بهذا الاسم الأعظم يدل على ذات اللّه تعالى فهذه المطابقة و يدل على أنّه «الخالق» و هذا الإلتزام.

و ليس له جزء ـ تعالى عن ذلك ـ فليس لـ«اللّه» دلالة التضمّن.

الثاني: ما فيه دلالة «المطابقة» فقط، مثل «همزه الاستفهام» فان معناها هو ذلك الحرف المفتوح الذي يخرج من الفم، فهذه المطابقة و حيث لا جزء له و لا لازم، فليس فيه دلالة التضمن و لا دلالة الإلتزام.

المفرد و المركب

فصل «١٢»

اللّفظ الدال على المعنى المطابقي نوعان:

١ـ مركّب: و هو اللفظ الذي دلّ جزؤه على جزء معناه الأصلي[١] و كانت هذه الدلالة مقصودة، مثل «زيد قائم» فإن «زيداً» الذي هو جزء هذه الجملة يدلّ على جزء المعنى، يعني ذلك الشخص المعيّن المعلوم و كذلك «قائم» الذي هو جزء هذه الجملة يدلّ على جزء المعنى يعني «القيام» و هذه الدلالة مقصودة ـ ايضاً ـ إذ إن المتكلم حينما يقول «زيد قائم» يقصد بكل واحد من «زيد» و «قائم» معناه الذي وضع له.

٢ـ مفرَد: و هو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه الأصلي دلالة مقصودة و ينقسم المفرد الى أربعة أقسام:

الأوّل: مالم يكن للفظه جزء أصلاً، كهمزة الإستفهام المفتوحة «أ».

الثاني: ما كان للّفظ جزء و للمعنى جزء و لكن لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى، مثل «زيد» فإن للفظه ثلاثة أجزاء (الزاء، الياء و الدال) و لمعناه ـ و هو ذلك الشخص المعين ـ أجزاء كثيرة من «اليد و الرجل و الرأس و غيرها» و لكن أجزاء لفظة «زيد» لا تدل على أجزاء

١ـ اللغوى.

بدن «زيد»؛ فالزاء ـ مثلاً ـ لا تدل على يد «زيد» و الياء لا تدل على رِجْل «زيد».

الثالث: ما كان للّفظ جزء و لمعناه جزء و دلّ جزء اللفظ على جزء المعنى، لكن لا على جزء المعنى اللغوي، مثل «عبداللّه» إذا كان علماً و إسماً لشخص، فإن اللفظ له جزآن «عبد» و «اللّه» و المعنى له جزآن ايضاً و جزء اللفظ يدل على جزء المعنى، فالعبد يدل على ما يقابل «الحُر» و «اللّه» يدل على الخالق و لكن المراد من كلمة «عبداللّه» هو ذلك الشخص المعيّن الذي اسمه «عبداللّه» و «عبد» لا يدل على جزء من بدن ذلك الشخص و «اللّه» لا يدل على جزئه الآخر ـ تعالى اللّه عن ذلك علواً كبيراً ـ

الرابع: ما كان للّفظ جزء و لمعناه جزء و دل جزء اللفظ على جزء المعنى المراد، لكن لم تكن هذه الدلالة مقصودة، مثل «الحيوان الناطق» إذا صار إسماً لإنسان، فإن اللفظ له جزءآن «الحيوان» و «الناطق» و المعنى له جزءآن ايضاً و جزء اللفظ يدل على جزء المعنى، فالحيوان يدل على الحيوانيّة الموجودة في الانسان و الناطق يدل على ناطقيّة الإنسان و المراد من كلمتي «الحيوان» و «الناطق» هو نفس هذا المعنى الموجود في الإنسان، لكن مقصود المتكلم حينما يقول: «جاء الحيوان الناطق» ـ قاصداً ذلك الإنسان المعيّن ـ ليس أنه جاء الذي متصف بالحيوانية و الناطقية، إذ ربما لا يعرف

المتكلم معنى «الحيوان الناطق» و إنما مقصوده: جاء ذلك الشخص المعين الذي وضع له اسم «الحيوان الناطق».

* * *

الحقيقة و المجاز

فصل «١٣»

استعمال اللفظ في تمام المعنى الموضوع له يسمّى «حقيقة»، مثل قولك: «رأيتُ الشمس» تقصد أنك رأيت جميع قرص الشمس.

و استعمال اللّفظ في جزء المعنى الموضوع له أو في خارجه يسمّى «مجازاً» مثل قولك: «رأيتُ الشمس» تقصد أنك رأيت بعض قرص الشمس حين الغروب أو تقصد أنك رأيت نور الشمس.

و كذلك إستعمال اللفظ في غير المعنى الموضوع له يسمى «مجازاً» ايضاً، مثل قولك: «رأيت أسداً» قاصداً أنك رأيت رجلاً شجاعاً و لابد في حين استعمال اللفظ مجازاً (سواء في جزء المعنى، أو في خارجه، أو في معنى آخر) من قرينة[1] تدل على إرادة المعنى المجازي.

فمثلاً تقول ـ حين استعمال اللّفظ في جزء المعنى ـ: رأيت الشمس في حال الكسوف فإن «في حال الكسوف» قرينة تدل على أن المراد من «الشمس» بعضها و أنك رأيت بعض قرص الشمس لا تمام القرص لأنّ في حال الكسوف لا يُرى الاّ بعض قرص الشمس.

١ـ و تسمّى الصّارفة لأنّها تصرف اللفظ من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي.

و تقول ـ حين استعمال اللفظ في خارج المعنى ـ: دَخَلت الشمس في غرفتي فكلمة «دخلت» قرينة تدلّ على أن المراد من «الشمس» نورها، لأن الذي يدخل الغرفة هو نور الشمس، لا نفس قرص الشمس.

و تقول ـ حين استعمال اللفظ في غير معناه ـ: رأيت أسداً في الحمام؛ فكلمة «في الحمام» قرينة على أن المراد من «الاسد» ليس معناه الأصلي، يعني الحيوان المفترس و إنما المراد من «الأسد» هو «الرجل الشجاع» اذ الرجل الشجاع هو الذي يدخل الحمام أما الاسد المفترس فلا يدخل الحمام.

فصل «١٤»

قد يكثر استعمال اللفظ في معناه المجازي بحيث يكون ذلك المعنى المجازي هو الذي يفهم من اللفظ بدون قرينة و لا يفهم المعنى الحقيقي بدون قرينة، فهذا يسمى منقولاً مثل الصلاة، فإن معناها الحقيقي الأصلي هو الدعاء بأي نوع كان و بأي شكل صار و إستعمالها في هذا الركعات المخصوصة مجاز و لكن كثرة إستعمالها في هذا المعنى المجازي جعلها بحيث كلما يقال الصلاة يفهم منها المعنى المجازي و لا يفهم المعنى الحقيقي فحينئذٍ يجب عند استعمال مثل هذا اللفظ و إرادة معناه الحقيقي من الإتيان بقرينة

تدلّ على انّ المقصود من اللفظ معناه الحقيقي المهجور، مثل أن تقول: صليت صلاة رؤية الهلال فـ«رؤية الهلال» قرينة على انّ المراد من الصلاة هو الدّعاء لأن المستحب عند رؤية الهلال هو «الدعاء» لا الصلاة و امّا عند استعماله في معناه المجازي (المنقول اليه) فلا يحتاج الى قرينة، اذ يفهم المعنى المقصود بدون قرينة، فلو قلت صلّيتُ صلاة يفهم السامع أن المراد هي الصلاة ذات الركعات المعروفة لدى المسلمين و لا يفهم الدّعاء أصلاً.

أقسام المفرد و المركب

فصل «١٥»

اللفظ الموضوع المفرد على ثلاثة انواع: إمّا إسم أو كلمة أو أداة[١] و اللفظ المركب على نوعين:

١ـ **تامّ**: و هو الذي يصحُّ السكوت بعده، بمعنى أنّه لو تكلّم شخص بهذا اللفظ التامّ فقط، ثم سكت و لم يقل بعده شيئاً، لا يكون كلامه ناقصاً.

و هذا قسمان:

إمّا «**خبر**» و هو الذي يصح أن يقال فيه «**صدق**» و «**كذب**» مثل: «زيد قائم» يصح أن يقال فيه: «**هذا صدق**» و يصح أن يقال فيه «**هذا كذب**» و يسمّى ايضاً القضية و هذا هو المعتبر في التصديقات.

و إمّا «**إنشاء**» و هو الذي لا يصحّ أن يقال فيه «صدق» و لا «كذب» مثل: «إضرب» فإنه لا يصح أن يقال فيه «هذا صدق» و لا يصحّ أن يقال فيه «هذا كذب» لأن الذي يتطرّق إليه الصدق و الكذب هو الإخبار[٢] عن شيء و نقل شيء، أمّا الأمر بشيء فليس كذلك.

١ـ اي: أو فعل، أو حرف، لأن الفعل يقال له في المنطق «كلمة» و الحرف يقال له في المنطق «أداة».

٢ـ فان طابق الخبر الشيء المخبر عنه فهو صدق و إن لم يطابق الخبر الشيء الخارجي

و الإنشاء نوعان:

إمّا يدل على الطّلب بالصراحة، مثل **الأمر و النهي و الاستفهام** فـ«اضرب» معناه: طلب الضرب صراحةً و «لا تضرب» معناه: طلب ترك الضرب صراحةً و «هل تضرب؟» معناه: طلب فهم انّه يضرب أم لا؟ صِراحةً.

و إمّا يدل على الطّلب لكن لا بالصراحة، مثل **التمنّي و الترجّي و التعجّب و النِّداء** فـ«ليتني كنت طائراً» معناه: طلب كونه طائراً و لكن لا صراحة و «لعلّني كنت فقيهاً» معناه: طلب كونه فقيهاً لكن لا بالصراحة و «ما أكثر الماء؟» معناه: طلب علة كثرة الماء، لكن طلباً بدون صراحة و «يا زيد» معناه: طلب زيد، لكن بغير صراحة.

٢ـ ناقص: و هو الذي لا يصح السكوت بعده، بمعنى انه لو تكلّم شخص بهذا اللّفظ الناقص فقط و سكت و لم يقُل بعده شيئاً، يكون كلامه ناقصاً و هذا نوعان:

امّا **مركّب تقييدي** و هو الذي كان مركباً من جزئين و كان الجزء الثاني قيداً للجزء الأوّل، بحيث لايُفهم المقصود من الجزء الأوّل، إلا إذا كان معه الجزء الثاني، فقد يكون هذا التقييد من جهة إضافة الجزء الاول إلى الجزء الثاني، مثل دار زيد فإن الدار حيث أضيفت الى زيد لا يعلم المراد من الدار إلا إذا ذكر معه زيد و قد يكون التقييد من جهة ان

(المخبر عنه) فهو كذب؛ و ليس ماوراء الإنشاء شيء حتّى يطابقه أو لا يطابقه.

الجزء الثاني صِفة للجزء الاوّل، مثل الحيوان الناطق فإن الناطق صِفة للحيوان فإذا ذُكر الحيوان فقط، لم يعلم أن المراد به الانسان إلاّ إذا ذكر معه الناطق.

و هذا النوع (المركب الناقص) هو العمدة في باب التصورات.

و إمّا مركب غير تقييدي و هو الذي لم يكن الجزء الثاني منه قيداً للجزء الأوّل، بأن كان الجزء الأوّل يفهم معناه سواء كان معه الجزء الثاني أم كان وحده، مثل خمسة عشر فإن الخمسة معناها معلوم، سواء كان معها العشرة أم لا.

* * *

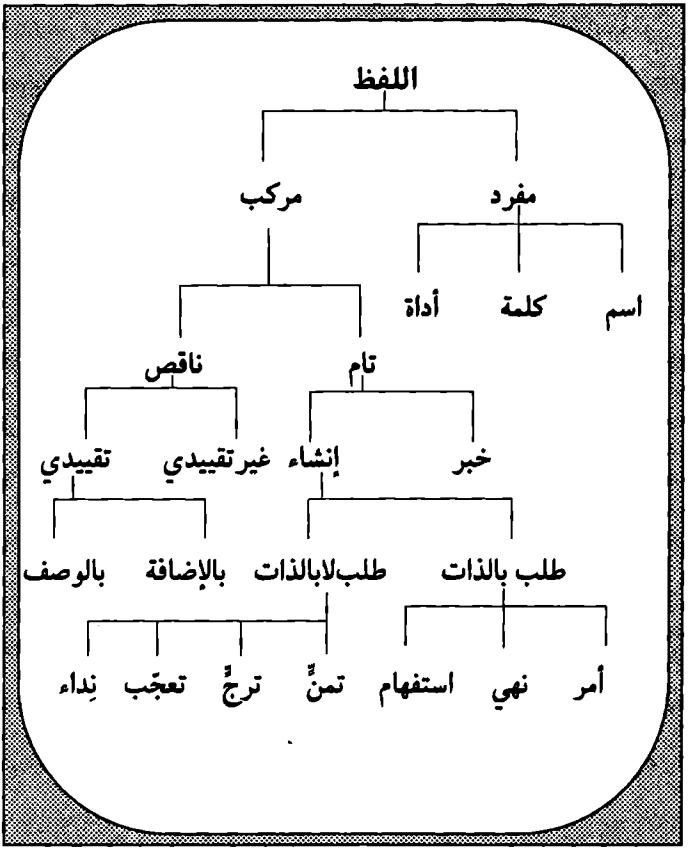

فصل «١٦»

إدراك معاني الألفاظ المفردة و المركبات الناقصة و المركبات التامة الانشائية كلها يسمّى تصوراً و إدراك معاني الألفاظ المركبات التامة الخبريّة تسمّى تصديقاً.

الكُلّيّ و الجُزئيّ و توابعهما

فصل «١٧»

«**الكلّيّ**» هو المفهوم الذي كان له أفراد كثيرة يشمل جميعها، مثل «الانسان» فإن أفراده كثيرة و مفهوم الانسان يشمل جميع تلك الافراد.

و هو قسمان:

١ـ **الكُلي المتواطي** و هو الكُلّيّ الذي كان أفراده ـ بالنسبة الى الكُلّيّ ـ متساويةً مثل «الإنسان» فإن أفراده متساويةٌ في أن جميعهم انسان و إن كانوا مختلفين من ناحية العلم و الجهل و غيرهما.

٢ـ **الكُلّيّ المشكك** و هو الكُلّيّ الذي كانت أفراده ـ بالنسبة الى الكُلّيّ ـ غير متساوية، مثل المقدار فإنه كلّيّ يشمل ١٠ أمتار و ١٠٠ متر و ١٠٠٠ متر و غير ذلك من المقادير، مع أن هذه الأفراد ليست متساوية بل هي مختلفة من جهة المقدار؛ فمقدار ١٠ أمتار أقل من مقدار ١٠٠ متر و مقدار ١٠٠ متر أقل من مقدار ١٠٠٠ متر و هكذا.

«**الجزئي الحقيقي**» هو المفهوم الذي لا يمكن صدقه إلاّ على فرد واحد مثل زيد.

«**الجزئي الإضافي**» يقال للمفهوم الذي كان بالنسبة لما فوقه

جزئيّاً و إن كان هو في نفسه كليّاً، مثل الإنسان فإنه جزئي بالنسبة الى الحيوان الذي فوقه، مع أن الإنسان في نفسه كُلّيّ، لأن له أفراداً كثيرة.

و الجزئي الحقيقي ـ ايضاً ـ يكون جزئيّاً إضافياً، اذ مثل زيد جزئي بالنسبة الى الإنسان.

فالجزئي الاضافي له فردان: الجزئي الحقيقي و الكلي الذي فوقه كلى آخر أكبر منه.

«المشترك» يقال للّفظ الذي كان له معانٍ متعددة، قد وضع اللفظ لكُلّ واحد من تلك المعاني، مثل لفظة «عين» التي معناها: «الذهب»، «الفِضّة»، «الميزان»، «الجاسوس»، «الركبة» و غير ذلك.

و في استعمال اللفظ المشترك في أحد معانيه لابد من وجود قرينة[1] تدل على ذلك المعنى المقصود، كأن يقال: العين الصّفراء للذّهب و العين البيضاء للفضّة و نحو ذلك.

«الحقيقة و المجاز» يقال للفظ الذي كان له معنى واحد و لكنه قد يستعمل في معنى آخر لمناسبة لذلك المعنى الفرعي مع معناه الأصلي، مثل الأسد الذي معناه الحيوان المفترس المخصوص و لكنه قد يستعمل في الرجل الشجاع، لمناسبة الرجل الشجاع مع الأسد في الشجاعة و الجرأة، فإذا استعمل هذا اللفظ في معناه

١ـ و تسمّى المعيِّنة لأنّها تعين المعنى المقصود من اللفظ المشترك حين الاستعمال.

الاصلي كان حقيقة و إن استعمل في معناه الفرعي كان مجازاً.

«**المترادفان**» يقال للّفظين اللذيْن لهما معنى واحد، مثل الانسان و البشر.

«**المتباينان**» يقال للّفظين اللّذيْن لكُلٍّ منهما معنى مستقل لا يَرتبط بمعنى الآخر، مثل الإنسان و الحجر.

* * *

النسب الأربع

فصل «١٨»

إذا قايسنا كُلّياً مع كُلّيّ آخر فهما:

١ـ**إمّا متساويان**، بأن يكون جميع أفراد أحدهما نفس جميع أفراد الآخر، مثل الانسان و الناطق فهما كُليان متساويان، اذ إنّ جميع أفراد الانسان نفسهم جميع أفراد الناطق و ضابطه: جواز حمل كل منهما على الآخر كلياً، فتقول ـ مثلاً ـ: «كُلُّ انسان ناطق و كل ناطق إنسان».

٢ـ**و إمّا متباينان**، بأن لا يكون فرد من أحدهما مندرجاً تحت الآخر، مثل الإنسان و الحجر فإنهما كليان و لكن لا يصدق الإنسان على شيء من أفراد الحجر و لا يصدق الحجر على شيء من أفراد الانسان و ضابطه: جواز نفي كل واحد منهما كلياً عن الآخر، فتقول ـ مثلاً ـ: «لا شيء من الإنسان بحجر و لا شيء من الحجر بإنسان».

٣ـ**و إمّا أعم و أخص مطلقاً**، بأن يكون أحدهما شاملاً لجميع أفراد الآخر و لا يكون ذلك الآخر شاملاً إلا لبعض أفراد الأوّل، مثل الحيوان و الإنسان، فإن الحيوان شامل لجميع أفراد الإنسان و لكن الإنسان ليس إلا بعض أفراد الحيوان، فالحيوان أعم من الانسان مطلقاً ـ أي دائماً ـ و الإنسان أخص من الحيوان مطلقاً ـ أي دائماً ـ

و ظابطه أن يصدق الخاص على جميع أفراد العام من دون عكس.

٤ـ**و إمّا أعم و اخص من وجه**، بأن يكون كل واحد منهما شاملاً لبعض من أفراد الآخر و غيره، فيكون كل واحد منهما أعمَّ من الآخر من وجه و اخصَّ من الآخر من وجه، مثل الإنسان و الأبيض فالإنسان أعم من الأبيض من وجه لأنه يشمل الأبيض و غير الأبيض كالشخص الأبيض اللون و الشخص الأسود اللون و الأبيض ـ ايضاً ـ أعمُّ من الإنسان من جهة لأنه يشمل الإنسان و غير الإنسان فإنه يشمل الانسان الأبيض و يشمل الورق الأبيض الذي ليس بإنسان.

اذن: فالانسان أعم من الأبيض من جهة شموله على الأبيض و غير الأبيض و لكنه أخص من الأبيض من جهة شمول الأبيض للإنسان و غير الإنسان.

و «الأبيض» اعمّ من «الإنسان» من جهة شموله على الانسان و غيره و لكنه أخصّ من «الإنسان» من جهة شمول «الإنسان» للأبيض و غير الأبيض.

و ضابطه: أن يصدق الكليّان على فرد و يفترق كل واحد منهما عن الآخر في فرد.

فـ«الإنسان و الأبيض» يصدقان على الشخص الأبيض، فيقال له «هذا إنسان» و يقال له «هذا أبيض».

و لكن «الإنسان» وحده يصدق على الشخص الأسود دون

الأبيض، فيقال له «هذا إنسان» و لا يقال له «هذا أبيض».

و كذلك «الأبيض» وحده يصدق على الورق الأبيض دون الإنسان، فيقال له «هذا أبيض» و لا يقال له «هذا إنسان».

و هذه الاربعة تسمّى «**النِسَب الأربع**».

الكليّات الخمس

فصل «١٩»

الكُلّيّ على خمسة أقسام:

١ـ«**النوع**» و هو الكُلّيّ الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة و كان هو تمام حقيقة أفراده، مثل «الانسان» الذي أفراده: «تقي و باقر و علي و صادق و غيرهم» فانّ حقيقتهم واحدة و الاختلافات الموجودة بينهم في الطُول و القِصَر و اللَون و غيرها إنما هي اختلافات عارضية، لا ذاتية، فذات الطويل و ذات القصير و ذات الأبيض اللون و ذات الأسود كُلّها «انسان» لا اختلاف فيها.

٢ـ«**الجنس**» و هو الكُلّيّ الذي كانت أفراده مختلفة في حقايقها و كان جزءاً لحقيقة أفراده، مثل «الحيوان» الذي أفراده «الإنسان و الفرس و البقر و غيرها» فانّ حقائقهم مختلفة، فحقيقة «الإنسان» غير حقائق بقية الحيوانات و كذلك حقيقة «الفرس» غير حقائق بقية الحيوانات و هكذا غيرهما، الاّ أن الحيوانية جزءٌ لجميع هذه الحقائق المختلفة.

٣ـ«**الفصل**» و هو الكُلّيّ الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة و كان هو جزءَ حقيقة أفراده، مثل «الناطق» الذي هو جزء حقيقة الإنسان و

الانسان أفراده متفقةٌ في الحقيقة.

٤ـ**«العرض الخاص»** و هو الكليّ الذي كان مختصاً بحقيقة واحدة و خارجاً عن الحقيقة، مثل «الضاحك» الذي هو كلي مختص بحقيقة الانسان ـ اذ ليس غير الانسان ضاحكاً ـ مع أنه ليس داخلاً في حقيقة الإنسان و جزءاً لذاته.

٥ـ**«العرض العام»** و هو الكلي الذي كان غير مختص بحقيقة واحدة و كان خارجاً عن الحقيقة، مثل الماشي «الذي» هو كُلّيّ يشمل «الانسان» و «الفرس» و «البقر» و غيرها مع أن حقائقها مختلفة و هو ليس تمام حقيقتها و لا جزءاً لذاتها.

مراتب الأجناس

فصل «٢٠»

قد يكون للجنس جنس آخر فوقه، يشمل هذا الجنس و غيره مما تختلف حقائقها، مثل «الجسم النامي» الذي هو جنس للحيوان، لأنه يشمل «الحيوان» و «الشجر» و هما مختلفان في حقيقتهما و كلاهما جسم نامٍ.

و «الجسم المطلق» الذي هو جنس للجسم النامي، لأنه يشمل «الشجر» و «الحجر» و هما مختلفان في حقيقتهما و كلاهما جسم مطلق.

و «الجوهر» الذي هو جنس للجسم المطلق، لأنه يشمل «الحجر» و «الروح» و هما مختلفان في حقيقتهما و كلاهما جوهر و ليس فوق «الجوهر» جنس آخر يشمله و يشمل غيره مما تختلف حقائقها ـمثلاًـ و ليس تحت «الحيوان» جنس آخر يشمله و يشمل غيره «الحيوان».

و يقال للحيوان «الجنس السافل» و للجوهر «الجنس العالي».

النوع الإضافى

فصل «٢١»

قد يقال «النوع الإضافي» للجنس الذي فوقه جنس آخر، باعتبار أنه نوع لذلك الجنس الفوق، فيقال للحيوان: النوع الاضافي بالنسبة إلى الجسم النامي و يقال للجسم النامي: النوع الاضافي بالنسبة الى الجسم المطلق و يقال للجسم المطلق: النوع الإضافي بالنسبة الى الجوهر.

القريب و البعيد

فصل «٢٢»

«الجنس» قد يكون قريباً كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان و قد يكون بعيداً كالجسم النامي و الجسم المطلق و الجوهر بالنسبة إلى

الانسان و «الجسم النامي» بعيد بمرتبة واحدة و «الجسم المطلق» بعيد بمرتبتين و «الجوهر» بعيد بثلاث مراتب.

و كذلك «الفصل» قد يكون قريباً كالناطق بالنسبة إلى الانسان و قد يكون بعيداً «كالحساس» بالنسبة الى الإنسان، إذ «الحساس» هو فصل للحيوان و بالنسبة الى الانسان يكون فصلاً بعيداً.

* * *

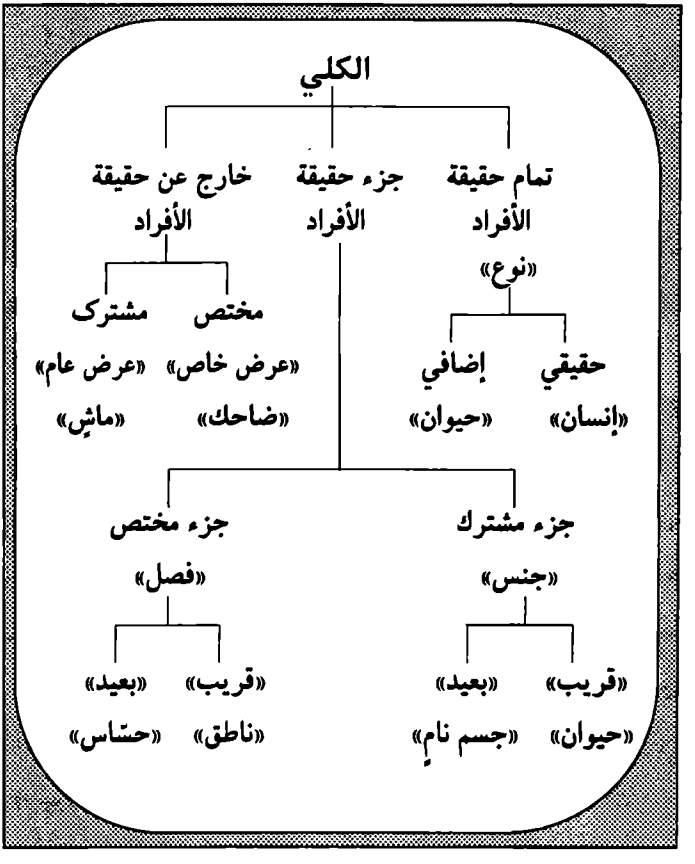
الكلي
تمام حقيقة الأفراد
«نوع»
حقيقي
«إنسان»
إضافي
«حيوان»
جزء حقيقة الأفراد
خارج عن حقيقة الأفراد
مختص
«عرض خاص»
«ضاحك»
مشترك
«عرض عام»
«ماشٍ»
جزء مشترك
«جنس»
«قريب»
«حيوان»
«بعيد»
«جسم نامٍ»
جزء مختص
«فصل»
«قريب»
«ناطق»
«بعيد»
«حسّاس»

المعرِّف

فصل «٢٣»

الشيء المجهول إذا سئل عنه بكلمة ما هو؟ فقيل ـ مثلاً ـ «الانسان ماهو؟» فالجواب عنه يسمّى: «المعرِّف»[١] و هو على أربعة أقسام:

١ـ **الحدّ التامّ** و هو الذي كان مركّباً من الجنس القريب و الفصل القريب، فاذا قيل «الانسان ما هو؟» فقلت: «حيوان ناطق» سمّي هذا الجواب حدّاً تامّاً.

٢ـ **الحدّ الناقص** و هو الذي كان مركّباً من الجنس البعيد و الفصل القريب، فاذا قيل: «الانسان ما هو؟» فقلت: «جسم نامٍ ناطق» أو قلت: «جسم ناطق» أو قلت: «جوهر ناطق» سمي هذا الجواب حدّاً ناقصاً.

٣ـ **الرسم التام** و هو الذي كان مركباً من الجنس القريب و العرض الخاص، فاذا قيل: «الانسان ما هو؟» فقلت «حيوان ضاحك» سمّي هذا الجواب رسماً تامّاً.

٤ـ **الرسم الناقص** و هو الذي كان مركباً من الجنس البعيد و العرض الخاص، فاذا قيل: «الإنسان ما هو؟» فقلت: «جسم نامٍ ضاحك» أو قلت: «جسم ضاحك» أو قلت: «جوهر ضاحك» سمّي هذا الجواب رسماً ناقصاً.

١ـ انّ المعرّف عبارة عن المعلوم الذي يقود عقلنا الى تصور الشيء المجهول و امتيازه عن ماعداه كالحيوان الناطق الذي يقود عقلنا الى معرفة الإنسان الذي كان مجهولاً.

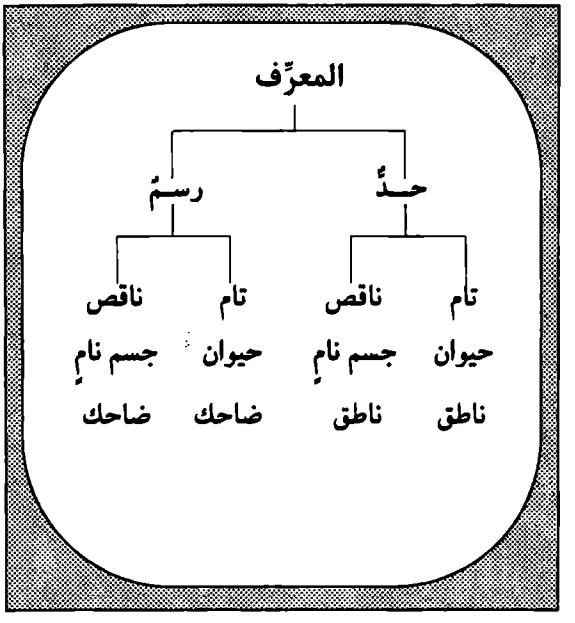

فصل «٢٤»

لا يصح في التعريفات استعمال الألفاظ المشتركة و لا الألفاظ المجازية إلاّ اذا كانت هناك قرينة توضح المقصود.

* * *

أقسام القضيّة

فصل «٢٥»

القضيّة ـ الخبر الذي سبق في فصل «١٥» ـ على ثلاثة أقسام: **حملية و شرطية متصلة و شرطية منفصلة**.

«**الحملية**» هي التي نُسب فيها وجود شيء الى شيء آخر، أو نُسب فيها عدم شيء الى شيء آخر، مثل «زيد قائم» و «زيد ليس بقائم».

و يقال لـ«زيد» في المثال «موضوع» و لـ«قائم» «محمول» و للشيء الذي يدل على النسبة بين الموضوع و بين المحمول رابطة، مثل «هو» حينما يقال «زيد هو القائم».

«**الشرطية المتصلة**» هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية و قضية أخرى على نحو الإتصال أو بعدم وجود النسبة بينهما على نحو الاتصال مثل «إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود» و «ليس كذلك اذا كانت الشمس طالعة، كان الليل موجوداً».

«**الشرطية المنفصلة**» هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية و قضية أخرى على نحو الإنفصال و التباعد، أو بعدم وجود النسبة بينهما على نحو الإنفصال، مثل «العدد إمّا زوج و إمّا فرد» و

«ليس كذلك أن يكون العدد إمّا زوجاً و إمّا منقسماً الى متساويين».

و القضية الاولى ـ في المنفصلة و المتصلة ـ يقال لها «**المُقدم**» و القضية الثانية يقال لها «**التّالي**».

* * *

أقسام القضية الحملية

فصل «٢٦»

«القضية الحملية» إمّا موجبة و هي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر، مثل «زيد قائم» و إمّا سالبة و هي التي حكم فيها بعدم ثبوت شيء لشيء آخر، مثل «زيد ليس بقائم».

فصل «٢٧»

الموضوع في القضية الحملية على أربعة أقسام:

١ـ إمّا جزئي حقيقي، مثل «زيد قائم» و هذه القضية تسمّى «شخصيّة».

٢ـ و إمّا كليّ و كان الحكم لأفراد الكلي لا لنفسه و لكن لم يبين أن الحكم فيه لتمام أفراده، أو لبعضه، مثل «الإنسان كاتب» و تسمىٰ هذه القضية «مُهملة».

٣ـ و إمّا كلي و كان الحكم لنفس الكلي لا لأفراده، مثل «الانسان نوع» و «الحيوان جنس» و «الناطق فصل» و تسمّى هذه القضية «طبيعيّة».

٤ـ و إمّا كلي بُيِّن فيه ان الحكم لتمام الأفراد، أو لبعضها مثل «كل

انسان حيوان» و «بعض الحيوان إنسان» و تسمى هذه القضية «محصورة».

لكنّ القضايا «الشخصية» غير معتبرة في العلوم، اذ لا كمال في معرفة الجزئيات لزوالها و عدم ثباتها و كذلك «الطبيعيّة» لا يبحث عنها في العلوم لعدم وجود كلي الانسان مثلاً في الخارج و إنما له الوجود الذهني فقط و الموجود من الإنسان في الخارج إنما هو أفراده لا نفس الكلي و القضية «المهملة» في حكم الجزئية، لأنها القدر المتيقن منها.

فانحصرت المعتبرة من القضايا في العلوم بالقضية المحصورة و هي امّا كليّة أو جزئية و كل واحد منهما امّا موجبة أو سالبة، فهذه الأربعة تكون هي المعتبرة من القضايا في العلوم.

فصل «٢٨»

«القضية الحملية» إن كان موضوعها موجوداً في الذهن فقط، سمّيت «ذهنية» مثل «إجتماع الضدين محال» فالموضوع و هو «اجتماع الضدين» لا يوجد الاّ في التصور الذهني، إذ لا يمكن إجتماع الضدين في الخارج.

و إن كان موضوعها موجوداً في الخارج فقط سمّيت «خارجية» مثل «كل مسجد تراه في البلد فقد بناه زيد» فالموضوع و هو «كل

مسجد تراه» لا يوجد إلاّ في الخارج، إذ لو تصورت مسجداً غير ما بناه زيد لم يكن زيد بانيه.

و إن كان الحكم فيها لكل موجود و غير الموجود من أفراد الموضوع، سميت القضية «حقيقية» مثل «كلّ إنسان قابل للعلم» فالموضوع و هو «كلّ إنسان» شامل للموجودين و لغير الموجودين من أفراد الانسان، لأن الجميع لهم قابلية العلم.

فصل «٢٩»

«القضية الحملية» إن لم يكن حرف سلب جزءاً للموضوع و لا جزءاً للمحمول فيها تسمّى «**مُحصّلة**» سواء كانت موجبة و لم يكن فيها حرف سلب أصلاً مثل «زيد قائم» أم كان فيها حرف سلب لم يكن جزءاً لأحد من طرفيها مثل «زيد ليس بقائم» فـ«زيد» موضوع و «قائم» محمول و «ليس» حرف سلب لا جزء للموضوع و لا جزء للمحمول.

و إن كان فيها حرف سلب جزءاً، فتسمّى «**معدولة**» فإن كان حرف السلب جزءاً للموضوع سمّيت «**معدولة الموضوع**» مثل: «غير اللّه مخلوق» و إن كان جزءاً للمحمول سمّيت «**معدولة المحمول**» مثل «اللّه غير مخلوق» و إن كان جزءاً للمحمول و للموضوع ـ معاً ـ سمّيت «**معدولة الطرفين**» مثل: «غير اللّه غير أزلي».

الموجَّهات

فصل «٣٠»

القضية الحملية إن لم يبيّن فيها جهة نسبة المحمول الى الموضوع تسمى «مطلقة» مثل الإنسان حيوان حيث لم يبين فيها أن ثبوت الحيوانيّة للإنسان أبدي أو في بعض الأوقات أو غير ذلك.

و إن بُيِّن فيها جهة النسبة سميت «موجّهة» و أهمّ أقسامها ثمانية:

١ـ «الضرورية المطلقة» و هي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع مادام ذات الموضوع موجوداً، مثل «كل انسان حيوان بالضرورة» فإن الانسان مهما وجد فهو حيوان بالضرورة.

٢ـ «المشروطة العامة» و هي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع ـ لا دائماً ـ بل مادام الوصف موجوداً، مثل «كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً» فإن تحرك الأصابع حال وصف الكتابة ضروري للإنسان.

٣ـ «الوقتية المطلقة» و هي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت معين، مثل: «كل إنسان مُحمرُّ الوجه بالضرورة عند الخجل» فإن صيرورة الوجه أحمر ضروري للإنسان في حال الخجل.

٤ـ «المنتشرة المطلقة» و هي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت غير معين، مثل «كل إنسان متنفس بالضرورة

وقتاً ما» فإن تنفس الإنسان في وقت غير معين ضروري للانسان.

٥ـ«الدائمة المطلقة» و هي التي كان المحمول فيها دائماً مادام ذات الموضوع موجوداً، مثل: «كل فلك متحرّك بالدوام» فإن التحرّك دائمي للفلك و الفرق بين «الضرورة» و بين «الدوام» أن المحمول الضروري لا يمكن عدمه مع وجود الموضوع، فمثلاً: لا يمكن وجود إنسان مع عدم كونه حيواناً، أو وجود الكتابة مع عدم تحرك الاصابع و هكذا أمّا المحمول الدائمي فيمكن عدمه مع وجود الموضوع و إن كان ذلك غير واقع و لن يقع ـ فالفلك لا يخرج عن كونه فلكاً إذا وقف و لم يتحرك.

٦ـ«العرفية العامّة» و هي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع دائماً مادام الوصف، مثل «كل إنسان متحرك الدم بالدوام مادام حياً» فدوام تحرك الدم ثابت للإنسان مادام وصف الحياة موجوداً.

٧ـ«المطلقة العامّة» و هي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع بالفعل أي: في إحدى الأزمنة الثلاث «الماضي و الحال و المستقبل» مثل: «كل انسان ماش بالفعل» أي: في إحدى الأزمنة الثلاث.

٨ـ«الممكنة العامّة» و هي التي كانت دالة على أن الطرف المقابل للقضية غير ضروري، مثل: «كل إنسان كاتب بالإمكان العام» يعني أن عدم الكتابة ـ و هو الطرف المقابل للكتابة ـ ليس ضرورياً للإنسان.

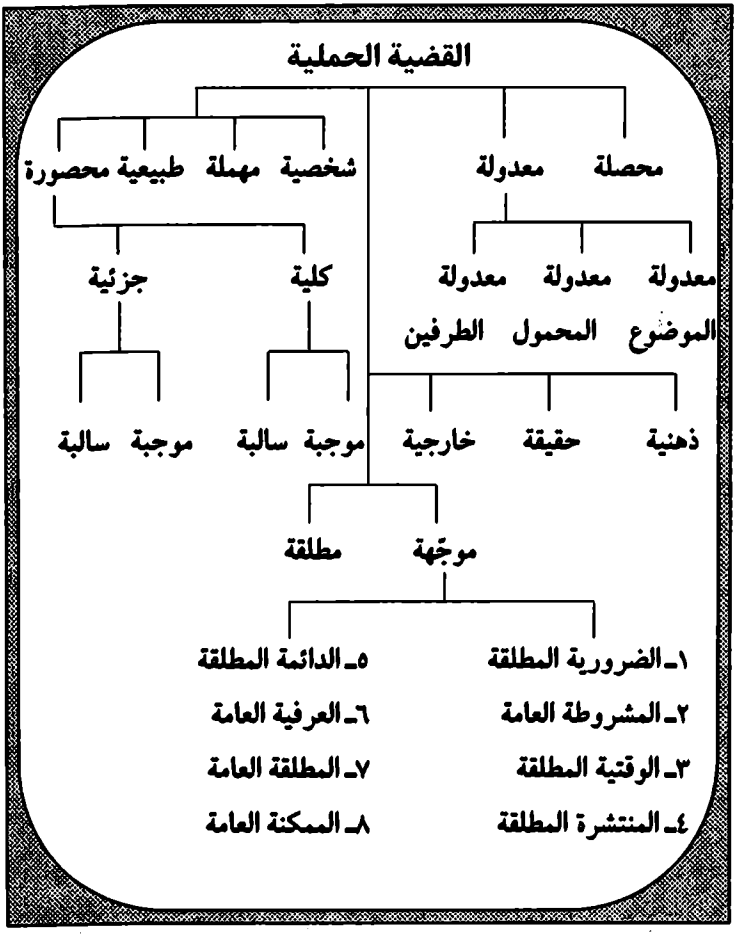
القضية الحملية
محصلة
معدولة
شخصية
مهملة
طبيعية
محصورة
معدولة الموضوع
معدولة المحمول
معدولة الطرفين
كلية
جزئية
ذهنية
حقيقة
خارجية
موجبة
سالبة
موجبة
سالبة
موجّهة
مطلقة
١ـ الضرورية المطلقة
٢ـ المشروطة العامة
٣ـ الوقتية المطلقة
٤ـ المنتشرة المطلقة
٥ـ الدائمة المطلقة
٦ـ العرفية العامة
٧ـ المطلقة العامة
٨ـ الممكنة العامة

أقسام القضيّة الشرطية

فصل «٣١»

القضية الشرطية المتصلة و هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية و قضية أخرى على نحو الاتصال، أو بسلب النسبة بينهما على نحو الاتصال ـ إن كانت النسبة أو سلب النسبة ضرورية، سمّيت «لزوميّة» مثل «إن طلعت الشمس فالنهار موجود» و «ليس كذلك إن طلعت الشمس كان الليل موجوداً» فطلوع الشمس و وجود النهار النسبة بينهما ضرورية بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر و طلوع الشمس و وجود الليل سلب النسبة بينهما ضروري، إذ لا يمكن إجتماعهما بأن تطلع الشمس و يكون الليل موجوداً.

و إن كان وجود النسبة، أو سلب النسبة غير ضروري سميت القضية «اتفاقيّة» مثل: «إن جاء زيد جاء عمرو» أو «ليس كذلك إذا جاء زيد أن يجيء جعفر» فالنسبة بين مجيء زيد و مجيء عمرو ليست ضرورية بحيث لا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر و إنما هو إتفاق و كذلك عدم النسبة بين مجيء زيد و مجيء جعفر ليست ضرورية بحيث لا يمكن أن يجتمعا و إنما هو اتفاق، فمن الممكن ـ غير المحال ـ أن يجيء زيد دون عمرو أو يجيء عمرو دون زيد كما

أن من الممكن ـ غير المحال ـ أن يجيء زيد و جعفر معاً.

و القضية الشرطية المنفصلة و هي التي حكم فيها بوجود نسبة التباعُد بين قضية و قضية أخرى أو بسلب نسبة التباعد بينهما.

و إن كانت نسبة التباعد أو سلب نسبة التباعد من باب الإتفاق سميت «اتفاقيّة» مثل: «في الدار إمّا زيد و إمّا جعفر» و «ليس كذلك أن يكون في الدار إمّا زيد أو عمرو» فعدم اجتماع زيد و جعفر ـ معاً ـ في الدار اتفاقيّ و عدم افتراق زيد و عمرو ـ ايضاً ـ من باب الاتفاق، إذ ليس من المحال اجتماع زيد و جعفر كما ليس محالاً افتراق زيد عن عمرو.

و إن كانت نسبة التباعد بين القضيتين، أو سلبها ضرورية بحيث يمتنع غير ذلك، سمّيت القضية «عناديّة» و هذه ثلاثة أنواع:

١ـ «الحقيقة» و هي المنفصلة التي كان الإنفصال فيها في الوجود و العدم بحيث لا يوجدان معاً و لا يعدمان معاً مثل «العدد إمّا زوج و إمّا فرد» حيث لا يمكن أن يكون زوجاً و فرداً و لا يمكن أن لا يكون زوجاً و لا فرداً، بل لابد أن يكون أحدهما.

٢ـ «مانعة الجمع» و هي المنفصلة التي كان الإنفصال فيها في الوجود فقط، يعني كان من المحال اجتماعهما و لكن أمكن انعدامهما، مثل «هذا الشيء إمّا شجر أو حجر» حيث لا يمكن أن يكون شجراً و حجراً و لكن يمكن أن لا يكون شجراً و لا حجراً بأن يكون انساناً

مثلاً.

٣ـ«مانعة الخلو» و هي المنفصلة التي كان الإنفصال فيها في العدم فقط، يعني كان انعدامهما محالاً و لكن أمكن اجتماعهما مثل «زيد إمّا في الماء و إمّا أن لا يغرق» حيث لا يمكن أن لا يكون زيد في الماء و يغرق إذ لا يغرق الشخص في غير الماء و لكن يمكن اجتماعهما بأن يكون زيد في الماء و لا يغرق، لعلمه بالسِّباحة مثلاً.

* * *

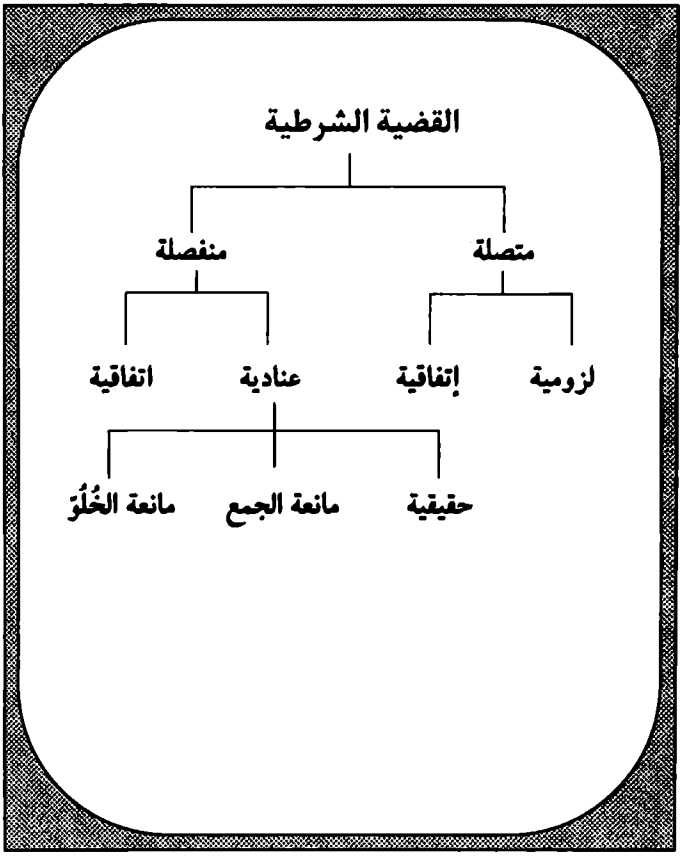
القضية الشرطية
متصلة
منفصلة
لزومية
إتفاقية
عنادية
اتفاقية
حقيقية
مانعة الجمع
مانعة الخُلُوّ

العكس المستوي

فصل «٣٢»

«**العكس المستوي**» هو تبديل طرفي القضية بجعل الموضوع محمولاً و المحمول موضوعاً في القضية الحملية.

و يشترط أن يكون العكس كالأصل في الإيجاب و السلب و الصدق، فإن كان الأصل موجباً أو كان سالباً أو كان صادقاً لزم كون العكس مثله.

و لذا فإن عكس الموجبة الكلية يكون موجبة جزئية، فمثل «كل إنسان حيوان» عكسه «بعض الحيوان إنسان» إذ لو كان العكس موجبة كلية كان كذباً لأنه يصير «كل حيوان إنسان» و هذا كذب.

و عكس الموجبة الجزئية يكون موجبة جزئية، فمثل «بعض الإنسان أبيض» عكسه «بعض الأبيض إنسان».

و عكس السالبة الكلية يكون سالبة كلية ايضاً، فمثل «لا شيء من الإنسان بحجر» عكسه «لا شيء من الحجر بانسان».

و السالبة الجزئية لا عكس لها، إذ في عكس «ليس بعض الحيوان بإنسان» لو قلنا «ليس بعض الإنسان بحيوان» كان العكس كذباً.

هذا في عكس القضايا الحملية.

امّا العكس للقضايا الشرطية المتصلة[١] فهو أيضاً كذلك يجعل المقدم تالياً و التالي مقدماً بحيث يكون العكس مثل الأصل في الإيجاب و السلب و الصدق.

فالموجبة الكلية يكون عكسه موجبة جزئية، فمثل «كلّما كانت الشمس طالعة فغرفتنا مضيئة» يكون عكسه «في بعض أوقات كون غرفتنا مضيئة تكون الشمس طالعة». إذ لو كان العكس موجبة كلية كان كاذباً، لأنه يصير «كلما كانت غرفتنا مضيئة فالشمس طالعة» و هذا غير صحيح، إذ قد تكون الغرفة مضيئة بالكهرباء في الليل مع انّ الشمس غير طالعة.

و عكس الموجبة الجزئية يكون موجبة جزئية ايضاً، فمثل «بعض أوقات كون الشيء إنساناً يكون أبيض» عكسه «بعض أوقات كون الشيء أبيض يكون إنساناً».

و عكس السالبة الكلية يكون سالبة كلية، فمثل «كلّما كان الشيء إنساناً فليس بحجر» عكسه «كلّما كان الشيء حجراً فليس بإنسان».

و السالبة الجزئية لا عكس لها، إذ مثل «ليس بعض أوقات كون الغرفة مضيئة الشمس طالعة» لو قلنا في عكسه: «ليس بعض أوقات كون الشمس طالعة الغرفة مضيئة» كان العكس كذباً.

١ـ أمّا المنفصلة فلا ثمرة لعكسها لأنها تدل على التنافي بين المقدم و التالي و لا ترتيب طبيعي بينهما، فانت مخيّر في جعل ايّهما مقدّما و الثاني تالياً من دون أن يحصل فرق في البين و لأجل هذا قالوا: انّ المنفصلة لا عكس لها، اي لا ثمرة فيه.

و أمّا العكس للحمليات الموجّهة فنرجىء الكلام عنه الى الكتب المفصّلة.

التناقض

فصل «٣٣»

التناقض: هو اختلاف القضيتين بحيث يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى، يعني لا تكونان صادقتين و لا تكونان كاذبتين بل تكون إحداهما صادقة و الأخرى كاذبة و له شرطان:

الأوّل: أن تكون القضيتان متحدتين في ثمانية أمور:

١ـ **«الموضوع»** بأن يكون الموضوع فيهما شيئاً واحداً، فمثل «الإنسان ناطق» مع «الفرس ليس بناطق» ليس تناقضاً، إذ الموضوع في إحداهما «الإنسان» و في الأخرى «الفرس» و هما شيئان، لا شيء واحد.

٢ـ **«المحمول»** بأن يكون المحمول فيهما شيئاً واحداً، فمثل «الإنسان ناطق» مع «الإنسان ليس بصاهل» ليس تناقضاً، إذ المحمول في إحداهما «ناطق» و في الأخرى «صاهل» و هما شيئان، لا شيء واحد.

٣ـ **«الزمان»** بأن يكون الزمان فيهما واحداً، فمثل «القمر منخسف وقت الحيلولة» مع «ليس القمر بمنخسف وقت التربيع» ليس تناقضاً إذ الزمان فيهما ليس واحداً.

٤ـ **«المكان»** بأن يكون المكان فيهما واحداً، فمثل: «زيد قائم في الدار» مع «زيد ليس بقائم في السوق» ليس تناقضاً، إذ المكان فيهما ليس واحداً.

٥ـ **«الشرط»** بأن يكون الشرط فيهما واحداً، فمثل «زيد يجب إكرامه إن جاء» مع «زيد لا يجب إكرامه ان لم يجيء» ليس تناقضاً، إذ الشرط فيهما ليس واحداً.

٦ـ **«الإضافة»** ـ يعني النسبة ـ بأن تكون النسبة فيهما واحدة، فمثل «زيد أعلم أهل العراق» مع «زيد ليس أعلم أهل اليمن» ليس تناقضاً لأن الإضافة فيهما ليست واحدة و إنما الأعلمية في الأولى بالنسبة و الإضافة الى أهل العراق و عدم الأعلمية في الثانية بالنسبة و الإضافة إلى أهل اليمن.

٧ـ **«الكلّ و الجزء»** بأن يكون الحكم فيهما إمّا على الكلّ و إمّا على الجزء لا أن يكون الحكم في إحداهما على الكل و في الأخرى على الجزء، فمثل «زيد أبيض أسنانه» مع «زيد ليس بأبيض كلّه» ليس تناقضاً.

٨ـ **«القُوّة و الفعل»** بأن يكون الحكم فيهما بالقوّة، أو يكون الحكم فيهما بالفعل لا أن يكون الحكم في إحداهما بالقُوّة و في الأخرى بالفعل، فمثل «زيد عالم بالقوّة» مع «زيد ليس بعالم بالفعل» ليس تناقضاً، إذ الحكم في إحداهما بالفعل و في الأخرى بالقوّة.

الثاني: أن تكون القضيتان مختلفتين من ثلاثة أمور:

أحدها: في «**الكمّ**» يعني الكلية و الجزئية، إذ لو اتفقا في ذلك أمكن كذبهما معاً مثل «كلّ حيوان إنسان» مع «لا شيء من الحيوان بإنسان» فإنهما ليستا متناقضتين، إذ في التناقض يجب صدق إحداهما مع كذب الأخرى.

ثانيها: في «**الكيف**» اي الإيجاب و السلب، بأن تكون إحدى القضيتين موجبة و الأخرى سالبة، حتى يتحقق «التناقض» إذ لو كانتا ـمعاً ـموجبتين أو كانتا ـمعاً ـسالبتين، أمكن صدقهما معاً، أو كذبهما معاً و في التناقض يجب صدق إحداهما و كذب الأخرى.

مثال الموجبتين الصادقتين معاً: «كل إنسان حيوان» و «بعض الإنسان حيوان».

و مثال الموجبتين الكاذبتين معاً: «كل إنسان حجر» و «بعض الانسان حجر».

و مثال السالبتين الصادقتين معاً: «لا شيء من الإنسان بحجر» و «ليس بعض الانسان حجراً».

و مثال السالبتين الكاذبتين معاً: «لا شيء من الإنسان بحيوان» و «ليس بعض الانسان حيواناً».

ثالثها: في «الجهة» إذا كانت القضيتان موجّهتين.

و حيث إنّ البيان فصيلاً لا يليق بهذا المختصر نرجيء ذلك الى

الكتب المفصلة.

إذن: فالموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية، مثل «كل إنسان حيوان» مع «ليس بعض الإنسان بحيوان».

و الموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلية، مثل «بعض الحيوان إنسان» مع «لا شيء من الحيوان بإنسان».

و السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية، مثل: «لا شيء من الإنسان بحجر» مع «بعض الإنسان حجر».

و السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية، مثل «ليس بعض الحيوان بإنسان» مع «كل حيوان إنسان».

* * *

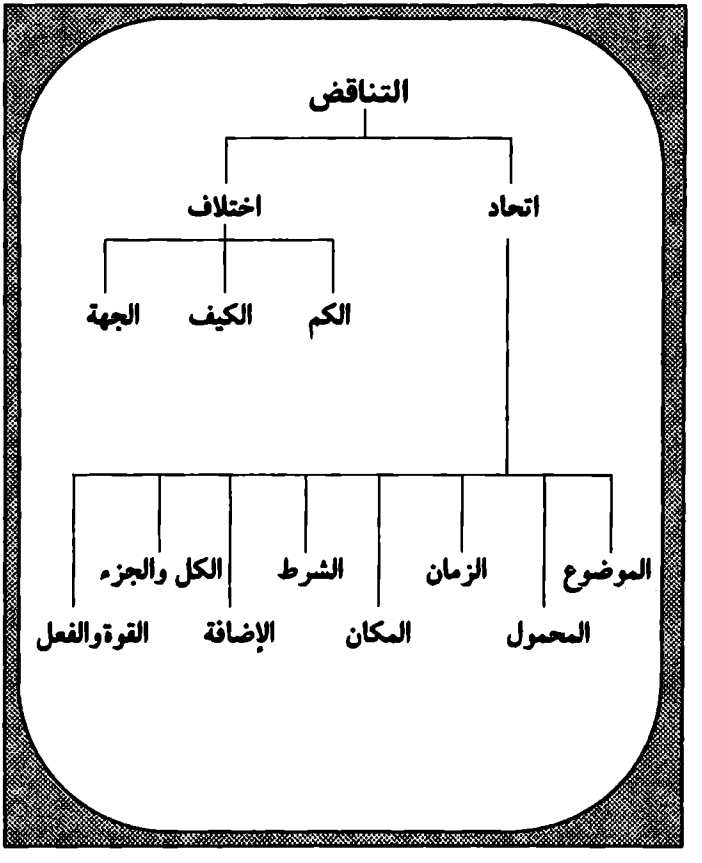
التناقض
اختلاف
اتحاد
الجهة
الكيف
الكم
الكل والجزء
الشرط
الزمان
الموضوع
القوة والفعل
الإضافة
المكان
المحمول

فصل «٣٤»

التناقض في القضايا الشرطية المتصلة أو المنفصلة يكون بمثل ما كان في القضايا الحملية فيشترط فيه اتحاد القضيتين المتناقضتين في ثمانية أمور و اختلافهما في ثلاثة أمور. أما الشرطية المتصلة فمثل «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» نقيض لمثل «ليس في بعض أوقات كون الشمس طالعة النهار موجودٌ» و امّا الشرطية المنفصلة، فمثل «كلما كان الشيء عدداً فهو إمّا زوج و إمّا فرد» نقيض لمثل «ليس بعض أوقات كون الشيء عدداً أن يكون إمّا زوجاً و إمّا فرداً».

* * *

عكس النقيض

فصل «٣٥»

«عكس النقيض» ـ كما فسّره قدماء المنطقيين ـ هو جعل نقيض المحمول في مكان الموضوع و جعل نقيض الموضوع في مكان المحمول بحيث يوافق «عكس النقيض» مع «الأصل» في الصدق و في الايجاب و السلب.

فمثلاً «كل انسان حيوان» يكون عكس نقيضه: «كل لا حيوان لا إنسان» فـ«لا حيوان» الذي هو نقيض المحمول في «الأصل» جعلناه موضوعاً و «لا انسان» الذي هو نقيض الموضوع في «الأصل» جعلناه محمولاً.

و هكذا الحال في «عكس النقيض» للقضايا الشرطية، فهو يكون بجعل نقيض المقدم تالياً و نقيض التالي مقدماً. فمثل «كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» يكون عكس نقيضه «كلّما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة» فـ«لم يكن النهار موجوداً» الذي هو نقيض التالي في «الأصل» جعلناه هنا مقدماً و «لم تكن الشمس طالعة» الذي هو نقيض المقدم «في الأصل» جعلناه هنا تالياً.

* * *

أقسام الحجّة

فصل «٣٦»

«الحجة» ـ و هي التصديقات المعلومة التي توصل إلى تصديق مجهول، كما مرّ في الفصل «٥» ـ على ثلاثة أقسام: **«الإستقراء»** و **«التمثيل»** و **«القياس»**.

«الإستقراء» هو الإستدلال من حال الجزئيات على حال الكلي، بمعنى أن يتفحص في الجزئيات فيرى في كلّها شيء مخصوص فيستدل من ذلك على أن الكليّ فيه هذا الشيء المخصوص، مثل ما لو تفحصنا أفراد الإنسان فرأيناهم ينمون و يكبرون شيئاً فشيئاً، فنستدلّ من ذلك أن الإنسان الكلي نامٍ.

«التمثيل» و هو الإستدلال على حال الجزئي من حال جزئي آخر، مثل «الجِرِّي[١] حلال» لأنه مثل السمك و السمك حلال.

«القياس» ـ عند أهل[٢] المنطق ـ هو الإستدلال من حال الكلي على حال الجزئي مثل «زيد حيوان ناطق» لأنه جزئي للانسان و الانسان حيوان ناطق.[٣]

١ـ الجِرّيّ و الجِرّيث: نوعٌ من السمك النهري الطويل، يدعونه في مصر ثعبان الماء، ليس له فلس و لا عظم الا عظم الرأس و السلسلة.

٢ـ اعلم انّ القياس عند الفقهاء هو التمثيل عند أهل المنطق.

٣ـ فيقال زيد إنسان و كل إنسان حيوان ناطق فزيد حيوان ناطق.

الإستقراء

فصل «٣٧»

الإستقراء على قسمين:

١ـ**الإستقراء التام:** و هو تفحُّص حال جميع الجزئيات بلا استثناء و هذا يفيد القطع و اليقين، كما لو تفحّصنا حال جميع أفراد الإنسان فرأيناها تنمو، فيحصل لنا العلم بأن الإنسان نامٍ.

٢ـ**الإستقراء الناقص:** و هو تفحُّص حال بعض الجزئيات و هذا لا يفيد القطع بل غاية ما يمكن انّه يفيد الظنّ، كما لو تفحّصنا حال كثير من أفراد الحيوانات البريّة و البحريّة و الطيور و غيرها فوجدناها تحرك فكّها الأسفل حال الأكل، فيحصل الظنّ بأن جميع الحيوانات كذلك. لأنّ الحكم على الكل قد لا يكون صحيحاً كما في هذا المثال، فإن التمساح و هو حيوان بحري يحرك فكّه الأعلىٰ في حال الأكل دون فكّه الأسفل.

* * *

التمثيل

فصل «٣٨»

التمثيل له أربعة أركان:

١ـ الأصل ٢ـ الفرع ٣ـ الجامع ٤ـ الحكم.

مثل: النبيذ حرام لأن الخمر حرام و علة حرمة الخمر هي الإسكار و هو موجود في النبيذ فالخمر هو الأصل و النبيذ هو الفرع و الإسكار هو الجامع و الحرمة هو الحكم.

و التمثيل إنما يكون سبباً لإثبات الحكم في الفرع فيما علم علة الحكم في الأصل و علم وجود تلك العلة في الفرع و علم عدم المانع ـ في الفرع ـ عن ثبوت حكم الأصل له.

أما إذا كان أحد هذه الشروط الثلاثة مفقوداً، بأن لم يعلم علة الحكم في الأصل، أو لم يعلم وجود تلك العلة في الفرع، أو لم يعلم عدم المانع في الفرع عن ثبوت حكم الأصل له، فليس التمثيل صحيحاً و لا يكون سبباً لتعدي الحكم من الأصل إلى الفرع و سمّي في «الفقه» و «الأصول» قياساً و هو محرّم[1] في الشريعة الإسلامية.

١ـ اي اذا استعمل القياس لاجل اثبات حكم فرعي شرعي لا مطلق استعماله.

أقسام القياس

فصل «٣٩»

القياس على ثلاثة أقسام:

١ـ«القياس الإستثنائي» و هو الذي ذكر في مقدماته نفس النتيجة، أو نقيض النتيجة مثل:

١. «إن كان هذا إنساناً فهو حيوان».

٢. «لكنّه إنسان».

النتيجة: «فهو حيوان».

فالنتيجة قد صرّح بنفسها في المقدمة «١».

و مثل:

١. «إن كان هذا إنساناً فهو حيوان».

٢. «لكنّه ليس بحيوان».

النتيجة: «فهو ليس بإنسان».

فالنتيجة (فهو ليس بإنسان) قد صرح نقيضها ـ و هو: هذا إنسان ـ في المقدمة «١».

و انما سمّي هذا القياس بالإستثنائي لاشتماله على أداة الإستثناء و هي لفظة «لكن».

٢ـ«القياس الإقتراني» و هــو الذي لم يـذكر فـي مـقدماته نـفس النتيجة و لا نقيضـها مثل:

١. «هذا إنسان».

٢. «و كل إنسان جسم».

النتيجة: «فهذا جسم».

فالنتيجة (هذا جسم) لم تذكر هي و لا نقيضها في المقدمتين.

و انما سُمّي هذا القياس بالإقتراني لاقتران حـدود النـتيجة فـيه و يحصل هذا الاقتران بواسطة واو الجمع.

٣ـ«القياس المساواة» و هو مثل «زيد مساوٍ ـفي الطول ـلعمرو» و «عمرو مساوٍ ـفي الطول ـلباقر».

ينتج: «زيد مساوٍ ـفي الطول ـلباقر».

و تسمية قياس المساواة ليس إلاّ تسمية بأول مثال مُثِّل له و كان فيه لفظ مساوٍ و إلا فهو يجري في غير التساوي ايضاً، كما سيأتي في الفصل «٤٧».

* * *

القياس الإقتراني

فصل «٤٠»

القياس الإقتراني على قسمين:

١ـ**الحملي** و هو المركب من القضايا الحملية فقط.

٢ـ**الشرطي** و هو المركب من القضايا الشرطية أو الشرطية و الحملية و لأجل الإختصار و بُعد الشرطي عن ذهن المبتدي نقتصر بذكر الحملي فقط.

و القياس الإقتراني الحملي مثل:

المقدمات

١ـ«هذا إنسان»

٢ـ«وكل إنسان جسم»

النتيجة = «فهذا جسم»

فهذا القياس مشتمل على مقدمتين:

الأولى و هي «هذا إنسان» تسمّى «الصغرىٰ»[١].

و الثانية و هي «كل إنسان جسم» تسمّى «الكبرىٰ»[٢].

١ـ لاشتمالها على موضوع النتيجة و هو الاصغر.

٢ـ لاشتمالها على محمول النتيجة و هو الأكبر.

و هاتان المقدمتان مشتملتان على ثلاث كلمات، تسمّى «**الحدود**» و هي: «هذا» و «إنسان» و «جسم».

فـالكلمة التـي فـي المـقدمة الأولى فـقط ـأعـني: «هـذا» ـتسـمى «الأصغر»[١].

و الكـلمة التـي فـي المـقدمة الثـانية فـقط ـأي «جسـم» ـتسـمى «الأكبر»[٢].

و الكـلمة التـي تكـرّرت فـي المـقدمتين ـاي: «إنسـان» ـتسـمى «الأوسط».

و في نتيجة القياس يسقط «الأوسط» و يصير الأصغر موضوعاً و الأكبر محمولاً، كما في المثال السابق فإن النتيجة (هذا جسم) ليس فيه «الأوسط» و هو الإنسان و إنّما فيه «هـذا» و «جسـم» و الأوّل «أصغر» و الثاني «أكبر».

* * *

١ـ و يسمى أصغر لأنه يكون في الأغلب أخص و الأخص أقل أفراداً فيكون أصغر.
٢ـ و يسمى أكبر لأنه لما كان أعم فهو أكثر أفراداً.

الأشكال الاربعة

فصل «٤١»

«الإقتراني الحملي» على أربعة أشكال:

«الشكل الأوّل»: أن يصير «الأوسط» محمولاً في «الصغرى» و موضوعاً في «الكبرى».

مثل:

«هذا إنسان» (صغرى).

«و كل إنسان جسم» (كبرى).

«فهذا جسم» (نتيجة).

فالإنسان الذي هو الأوسط صار محمولاً في الصغرى و موضوعاً في الكبرى.

«الشكل الثاني»: أن يصير الأوسط محمولاً في كلتا المقدمتين:

مثل:

«كل انسان حيوان» (صغرى).

«و لا شيء من الحجر بحيوان» (كبرى).

«فلا شيء من الانسان بحجر» (نتيجة).

فالحيوان الذي هو الأوسط صار محمولاً في كلتا المقدمتين.

«الشكل الثالث»: أن يصير الأوسط موضوعاً في كلتا المقدمتين.

مثل:

«كل إنسان حيوان» (صغرى).

«و كل إنسان ناطق» (كبرى).

«فبعض الحيوان ناطق» (نتيجة).

فالإنسان الذي هو الأوسط صار موضوعاً في كلتا المقدمتين.

«الشكل الرابع»: أن يصير الأوسط موضوعاً في «الصغرى» و محمولاً في «الكبرى» مثل:

«كل إنسان حيوان» (صغرى).

«و كل ناطق إنسان» (كبرى).

«فبعض الحيوان ناطق» (نتيجة).

فالإنسان الذي هو الأوسط صار موضوعاً في المقدمة الأولى و محمولاً في الثانية.

* * *

شروط الشكل الأوّل[1]

فصل «٤٢»

لكل من هذه الأشكال الأربعة شروط يجب أن تُراعى حتى تكون النتيجة صحيحة و صادقة.

«فالشكل الأوّل» الذي كان «الأوسط» فيه محمولاً في الصغرى و موضوعاً في الكبرى: يشترط[2] فيه أن تكون الصغرى موجبة، سواء كانت كلية أم جزئية و الكبرى كلية سواء كانت موجبة أم سالبة.

فأقسامه الصحيحة (المنتجة) أربعة:

١ـ كون المقدمتين موجبتين كليتين، فتكون النتيجة موجبة كلية مثل:

«كل إنسان حيوان».

«و كل حيوان حساس».

«فكل إنسان حساس».

١ـ سمي اوّلاً لأنه أشرف لأن انتقال الذهن فيه من موضوع النتيجة الى الوسط و منه الى المحمول و هو انتقال طبيعي يتلقاه الطبع السليم بالقبول و لأنه منتج للمحصورات الأربع و لأنه منتج بالضرورة و أن الشكلين الأخيرين يرجعان اليه.

٢ـ مَنْكَب للأوّل أي موجبة الصغرى و كلية الكبرى.

٢ـ كون الصغرى موجبة جزئية و الكبرى موجبة كلية، فتكون النتيجة موجبة جزئية، مثل:

«بعض الحيوان إنسان».

«و كل إنسان ناطق».

«فبعض الحيوان ناطق».

٣ـ كون الصغرى موجبة كلية و الكبرى سالبة كلية، فتكون النتيجة سالبة كلية، مثل:

«كل إنسان حيوان».

«و لا شيء من الحيوان بحجر».

«فلا شيء من الإنسان بحجر».

٤ـ كون الصغرى موجبة جزئية و الكبرى سالبة كلية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

«بعض الحيوان إنسان».

«و لا شيء من الإنسان بفرس».

«فليس بعض الحيوان فرساً».

إذن؛ الشكل الأوّل يُنتج المحصورات الأربع: «الموجبة الكلية» و «الموجبة الجزئية» و «السالبة الكلية» و «السالبة الجزئية».

* * *

شروط الشكل الثاني[1]

فصل «٤٣»

«الشكل الثاني» الذي يقع الأوسط فيه محمولاً في القدمتين[2]: يشترط فيه أن تكون الكبرى كلية، سواء كانت موجبة أم سالبة و أن تختلف المقدمتان في الإيجاب و السلب، بأن لا تكونان سالبتين و لا موجبتين و الأقسام الصحيحة لهذا الشكل ـ ايضاً ـ أربعة:

١ـ كون الصغرى موجبة كلية و الكبرى سالبة كلية، فتكون النتيجة سالبة كلية، مثل:

«كل إنسان حيوان».

«و لا شيء من الحجر بحيوان».

«فلا شيء من الإنسان بحجر».

٢ـ كون الصغرى سالبة كلية و الكبرى موجبة كلية، فتكون النتيجة ـ ايضاً ـ سالبة كلية، مثل:

«لا شيء من الحجر بحيوان».

«و كل انسان حيوان».

١ـ و هو يتلو الأوّل في الشرف لأنه يوافقه في أشرف المقدمتين و هو الصغرى لاشتمالها على الأصغر أعني الموضوع الذي يطلب المحمول لأجله.

٢ـ خِينْكَب للثاني أي اختلاف المقدمتين في الكيف و كليّة الكبرى.

«فلا شيء من الحجر بإنسان».

٣ـأن تكون الصغرى موجبة جزئية و الكبرى سالبة كلية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

«بعض الحيوان انسان».

«و لا شيء من الفرس بإنسان».

«فليس بعض الحيوان بفرس».

٤ـأن تكون الصغرى سالبة جزئية و الكبرى موجبة كلية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

«ليس بعض الحيوان بإنسان».

«و كل ناطق إنسان».

«فليس بعض الحيوان بناطق».

إذن؛ الشكل الثاني ينتج السالبة، كلية أو جزئية و لا تكون نتيجته موجبة أبداً.[1]

* * *

١ـ لأن النتيجة تابعة لأخس المقدمتين و من شروط الشكل الثاني اختلافهما في الكيف.

شروط الشكل الثالث[1]

فصل «٤٤»

«الشكل الثالث» الذي يقع الأوسط فيه موضوعاً في المقدمتين شرطه[2] أن تكون الصغرى موجبة، سواء كانت كلية أم جزئية و يكون إحدى مقدمتيه كلية، موجبة أم سالبة و أقسام الصحيحة لهذا الشكل ستة، ثلاثة تنتج موجبة جزئية و ثلاثة تنتج سالبة جزئية:

١ـ أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين، فتكون النتيجة موجبة جزئية، مثل:

«كل إنسان حيوان».

«و كلّ إنسان ناطق».

«فبعض الحيوان ناطق».

٢ـ أن تكون الصغرى موجبة كلية و الكبرى سالبة كلية فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

«كلّ إنسان حيوان».

«و لا شيء من الإنسان بفرس».

«فليس بعض الحيوان بفرس».

٣ـ أن تكون الصغرى موجبة جزئية و الكبرى موجبة كلية فتكون

١ـ و هو يتلو الثاني لموافقته مع الأوّل في الكبرى بخلاف الرابع فانه في غاية البُعد و عكس الأوّل.

٢ـ مَنْكاين للثالث أي موجبية الكبرى و كلية إحدى المقدمتين.

النتيجة موجبة جزئية مثل:

«بعض الإنسان أبيض».

«و كلّ إنسان حيوان».

«فبعض الأبيض حيوان».

٤ـ أن تكون الصغرى موجبة جزئية و الكبرى سالبة كلية فتكون النتيجة سالبة جزئية مثل:

«بعض الإنسان أبيض».

«و لا شيء من الإنسان بحجر».

«فليس بعض الأبيض بحجر».

٥ـ أن تكون الصغرى موجبة كلية و الكبرى موجبة جزئية، فتكون النتيجة موجبة جزئية مثل:

«كلّ حيوان حسّاس».

«و بعض الحيوان إنسان».

«فبعض الحسّاس إنسان».

٦ـ أن تكون الصغرى موجبة كلية و الكبرى سالبة جزئية فتكون النتيجة سالبة جزئية مثل:

«كل حيوان حسّاس».

«و ليس بعض الحيوان بفرس».

«فليس بعض الحسّاس بفرس».

إذن: فالشكل الثالث تكون نتيجته جزئية موجبة أو سالبة و لا تصير كلية أبداً.

شروط الشكل الرابع

فصل «٤٥»

«الشكل الرابع»[1] و هو الذي كان الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى و محمولاً في الكبرى يلزم فيه واحد من شرطين، حتى ينتج نتيجة صحيحة:

الأوّل: أن تكون المقدمتان موجبتين و الصغرى كلية سواء كانت الأخرى ـ ايضاً ـ كلية أم جزئية.

الثاني: أن تكون إحدى المقدمتين كلية سواء كانت الأخرى ـ ايضاً ـ كلية أم لا و اختلافهما في الإيجاب و السلب.

فإذا كان أحد هذين الشرطين موجوداً كانت الأقسام الصحيحة لهذا الشكل ثمانية:

١ـ أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين فتكون النتيجة موجبة جزئية، مثل:

«كل إنسان حيوان».

«و كل ناطق إنسان».

«فبعض الحيوان ناطق».

١ـ مِنْكَغ أو خِينْكَابِن للرابع: أي ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية إحديهما.

٢ـأن تكون الصغرى موجبة كلية و الكبرى موجبة جزئية فتكون النتيجة ـايضاً ـموجبة جزئية، مثل:

«كل إنسان حيوان».

«و بعض الأبيض إنسان».

«فبعض الحيوان أبيض».

و هذان القسمان داخلان تحت الشرط الأوّل.

٣ـأن تكون الصغرى سالبة كلية و الكبرى موجبة كلية فتكون النتيجة سالبة كلية، مثل:

«لا شيء من الحيوان بحجر».

«و كل إنسان حيوان».

«فلا شيء من الحجر بإنسان».

٤ـأن تكون الصغرى موجبة كلية و الكبرى سالبة كلية فتكون النتيجة سالبة جزئية مثل:

«كل انسان حيوان».

«و لا شيء من الفرس بإنسان».

«فليس بعض الحيوان بفرس».

٥ـأن تكون الصغرى موجبة جزئية و الكبرى سالبة كلية، فتكون النتيجة ـايضاً ـسالبة جزئية، مثل:

«بعض الحيوان أبيض».

«و لا شيء من الحجر بحيوان».

«فليس بعض الأبيض بحجر».

٦ـأن تكون الصغرى سالبة جزئية و الكبرى موجبة كلية، فتكون النتيجة ـايضاً ـسالبة جزئية، مثل:

«ليس بعض الإنسان بأبيض».

«و كل ناطق انسان».

«فليس بعض الأبيض بناطق».

٧ـأن تكون الصغرى موجبة كلية و الكبرى سالبة جزئية، فتكون النتيجة ـايضاً ـسالبة جزئية، مثل:

«كل انسان حيوان».

«و ليس بعض الأبيض بإنسان».

«فليس بعض الحيوان بأبيض».

٨ـأن تكون الصغرى سالبة كلية و الكبرى موجبة جزئية، فتكون النتيجة ـايضاً ـسالبة جزئية مثل:

«لا شيء من الإنسان بحجر».

«و بعض الأبيض انسان».

«فليس بعض الحجر بأبيض».

و هذه الأقسام الستة الأخيرة داخلة تحت الشرط الثاني، ففي كل منها المقدمتان مختلفتان بالإيجاب و السلب و احداهما كلية.

* * *

القياس الإستثنائي و أقسامه

فصل «٤٦»

القياس الإستثنائي ـ و قد مضى معناه في فصل «٣٩» ـ على قسمين:

القسم الأوّل: «**الإتصالي**» و هو الذي كان فيه المقدمة الشرطية متصلة لزومية[١]. فاذا استثني عين المقدم كانت النتيجة عين التالي مثل:

المقدمة الأولى: «إن كان هذا انساناً» (المقدم).
«كان حيواناً» (التالي).

المقدمة الثانية: «لكنه إنسان» (إستثناء نفس المقدم).

«فهو حيوان» (النتيجة).

و إذا استثني نقيض التالي كانت النتيجة نقيض المقدم مثل:

المقدمة الأولى: «إن كان هذا انساناً» (المقدم).
«كان حيواناً» (التالي).

المقدمة الثانية: «لكنه ليس بحيوان» (استثناء نقيض التالي).

١ـ سبق معنى المتصلة اللزومية في اوّل الفصل «٣١».

«فهو ليس بإنسان» (النتيجة).

أمّا استثناء نقيض المقدم فلا ينتج[١] شيئاً، فمثل:

«إن كان هذا انساناً» (المقدم).

«كان حيواناً» (التالي).

«لكنه ليس بإنسان» استثناء نقيض المقدم لا نتيجة له، لأنّه لا يصح أن يقال في النتيجة «فهو ليس بحيوان» لأنه قد لا يكون الشيء إنساناً و يكون حيواناً، كالفرس.

و كذلك استثناء نفس (التالي) لا ينتج شيئاً، فمثل:

«إن كان هذا انساناً» (المقدم).

«كان حيواناً» (التالي).

«لكنه حيوان» (استثناء نفس التالي).

لا نتيجة له، إذ لا يصح أن يقال في نتيجته فهو انسان لأن كونه حيواناً لا يثبت إنّه انسان، فلعله فرس.

القسم الثاني: «الإنفصالي» ـ و هو الذي كانت فيه القضية الشرطية منفصلة ـ و هو على ثلاثة أنواع:

الأوّل: أن تكون الشرطية فيه «حقيقية»[٢] فاستثناء نفس أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر و استثناء نقيض أحد الطرفين ينتج نفس

١ـ و امّا رفع المقدم فلا ينتج و لا وضع التالي وضع المقدم لجواز كون اللازم أعم مثل ان كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة فلا يلزم من انتفاء النار انتفاء الحرارة و لا من وجود الحرارة وجود النار.

٢ـ مضى معنى «الحقيقية» و «مانعة الجمع» و «مانعة الخلو» في فصل «٣١».

الآخر فنتائجه أربعة، مثل:

الطرفان: (إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً). (و إمّا أن يكون فرداً).

١ـ«لكنه زوج»، «فليس بفرد».

٢ـ«لكنه فرد»، «فليس بزوج».

٣ـ«لكنه ليس بزوج»، «فهو فرد».

٤ـ«لكنه ليس بفرد»، «فهو زوج».

الثاني: أن تكون الشرطية فيه «مانعة الجمع» فإستثناء نفس أحد الطرفين يُنتج نقيض الطرف الآخر فنتائجه إثنان، مثل:

الطرفان: «إمّا أن يكون هذا الشيء شجراً». «و إمّا أن يكون حجراً».

١ـ«لكنه شجر»، «فليس بحجر».

٢ـ«لكنه حجر»، «فليس بشجر».

أمّا استثناء[1] نقيض أحد الطرفين، فلا ينتج نفس الطرف الآخر.

فلو قيل: «لكنه ليس بشجر» لا يدل على «فهو حجر»، اذ قد لا يكون شجراً و لا حجراً.

١ـ و لا ينتج رفع كُلٍّ وضع الآخر لعدم امتناع الخلوّ منهما.

و لو قيل: «لكنه ليس بحجر» لا يدل على «فهو شجر» لما ذكر.

الثالث: أن تكون الشرطية فيه «مانعة الخلوّ» فاستثناء نقيض أحد الطرفين يُنتج نفس الطرف الآخر، فنتائجه ـ ايضاً ـ إثنان، مثل:

الطرفان:
- «إمّا زيد في الماء».
- «و إمّا أن لا يغرق».

١ـ «لكنه ليس في الماء»، «فلا يغرق».

٢ـ «لكنه يغرق»، «فهو في الماء».

أمّا استثناء[١] أحد الطرفين فلا ينتج شيئاً، فلو قيل: «لكنّه في الماء» فلا يدل على أنه يغرق، أو لا يغرق، فلا نتيجة و كذلك لو قيل: «لكنه لا يغرق» فلا يدل على أنه في الماء، أو في خارج الماء، فلا نتيجة ـ ايضاً ـ

* * *

١ـ و لا ينتج وضع كُلٍّ رفع الآخر لعدم امتناع الإجتماع.

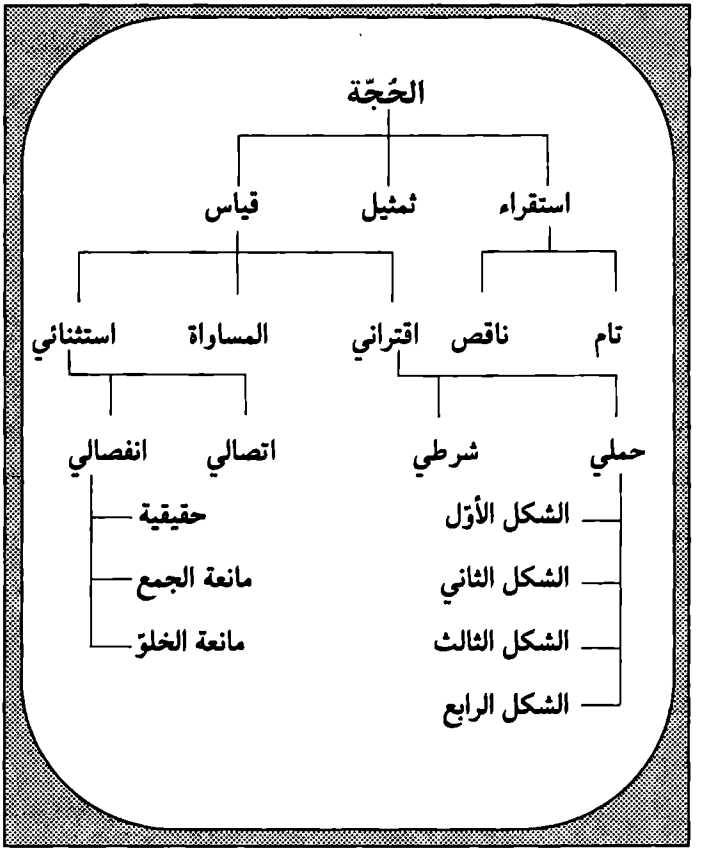
الحُجّة
استقراء
تمثيل
قياس
تام
ناقص
اقتراني
المساواة
استثنائي
حملي
شرطي
اتصالي
انفصالي
الشكل الأوّل
الشكل الثاني
الشكل الثالث
الشكل الرابع
حقيقية
مانعة الجمع
مانعة الخلوّ

قياس المساواة

فصل «٤٧»

قياس المساواة إنما يكون المقصود منه بيان تساوي أمرين لتساويهما مع ثالث، مثل:

المقدمتان:
١ـ«زيد مساوٍ ـفي الطول ـلعمرو».
٢ـ«و عمرو مساوٍ ـفي الطول ـلباقر».

فزيد مساوٍ ـفي الطول ـلباقر (النتيجة).

فالمقصود بهذا القياس بيان تساوي زيد و باقر في الطول لتساويهما ـفي الطول ـمع عمرو.

فقد يكون في البين مادة التساوي و قد يكون غير ذلك، مثل:

المقدمتان:
١ـ«الجسم جزء الحيوان».
٢ـ«و الحيوان جزء الإنسان».

«فالجسم جزء الإنسان» (النتيجة).

و يتوقف صحة قياس المساواة و سلامة النتيجة فيه من الغلط على صدق مقدمة خارجية محذوفة و هي في المثال الأوّل «مساو المساوي مساوٍ» و في المثال الثاني «جزء الجزء جزء» و كلتاهما صادقتان، فالنتيجة في القياسين سليمة.

أمّا إذا لم تصدق المقدمة الخارجية المحذوفة فلا تصح النتيجة، مثل:

المقدمتان:
١ـ «الإثنان نصف الأربعة».
٢ـ «و الأربعة نصف الثمانية».

«فالإثنان نصف الثمانية» (النتيجة).

فالمقدمة الخارجية هي «نصف النصف نصف» و هذه كاذبة، لأن نصف النصف ربع و لذا فالنتيجة و هي «فالإثنان نصف الثمانية» خطأ.

و مثل:

المقدمتان:
١ـ «زيد عدوّ عمرو».
٢ـ «و عمرو عدوّ جعفر».

«فزيد عدوّ جعفر» (النتيجة).

فالمقدمة الخارجية المحذوفة هي «عدو العدو عدو» و هذه ـ ايضاً ـ كاذبة، لأن عدو العدو قد يكون صديقاً و لذا فالنتيجة و هي «فزيد عدوّ جعفر» خطأ.

فيجب التفحّص عن المقدمة الخارجية و التأكّد من صدقها، فإذا صدقت المقدمة الخارجية مع القياس صدقت النتيجة و إذا كانت المقدمة الخارجية كاذبة، فسد القياس و كذبت النتيجة.

الصناعات الخمس[1]

فصل «٤٨»

«الصناعات الخمس» هي البُرهان و الجَدَل و الخِطابة و الشعر و المغالطة.

البرهان

فصل «٤٩»

«البرهان» يقال للقياس الذي تألّف من القضايا اليقينية[2] و يقصد به إثبات الحقّ.

و هي ستّة أنواع:

١ـ **«الأوليّات»** و هي القضايا التي يجزم العقل بها بمجرد تصوّر طرفيها، مثل «الكل أعظم من الجزء».

٢ـ **«المشاهدات»**[3] و هي القضايا التي يعلمها الإنسان بالحسّ الظاهري مثل «الشمس مضيئة» أو بالحسّ الباطني، مثل «لنا جوع و عطش».

٣ـ **«التجربيات»** و هي القضايا التي عَلِمَها الإنسان بالتجربة مثل «ماء الليمون الحامض قاطع للصفراء».

١ـ كما انّ للقياس أقساماً بحسب الصورة من الإقترانيات و الإستثنائيات كذلك له أقسام بحسب المادة و هي الصناعات الخمس.

٢ـ و هي البديهيات الستّ التي هي بُذور كُلّ اثمار النظريات و يقال لها أصول اليقينيات.

٣ـ و تسمى ايضاً المحسوسات و اعلم ان ما يدرك بالحواس الظاهرة يسمى في المنطق حسّيات و ما يدرك بالحسّ الباطني وجدانيّات.

٤ـ«**الحدسيات**» و هي القضايا التي علمها الإنسان بالحدس القوي الذي يوجب اليقين مثل «نور القمر مكتسب من نور الشمس».

٥ـ«**المتواترات**» و هي القضايا التي أخبر بها جماعة بحيث يعلم قطعاً بعدم اتفاقهم على نقل هذا الخبر كذباً، مثل «مكة موجودة» لمن لم يرها.

٦ـ«**الفطريات**» و هي القضايا التي يعرفها الإنسان بفطرته[١] مثل «الأربعة زوج».

الجَدَل

فصل «٥٠»

«**الجدل**» هو القياس الذي يأتي به الشخص لإقامة الحجة على أي مطلب حقاً كان أو باطلاً لإلزام[٢] الخصم.

و تتألف مقدماته من أمرين:

١ـ«**المشهورات**»: و هي القضايا التي اتفق عليها آراء الجميع مثل «العدل حسن» أو التفق عليها آراء طائفة خاصة: مثل «ذبح الحيوان قبيح» عند بعض أهل الهند.

٢ـ«**المُسلَّمات**»: و هي القضايا التي يسلمها الخصم و يقبلها و إن لم تكن صحيحة عند المستدلّ مثل «الأمر حقيقة في الوجوب» الذي يسلمه بعض علماء الأصول و يسمى كل من السائل و المجيب ـ في الجدل ـ: «**جدلياً**».

١ـ و الفطريّات قضايا قياساتها معها.

٢ـ و الغرض الإفحام للخصام أو كان إقناع رذى الأفهام.

اي الغرض من صناعة الجدل اسكات الخصم أو الغرض الآخر منها اقناع من كان ضعيفاً عن مرتبة استماع البرهان و يلائمه القياسات المؤلفة من المشهورات.

الخِطابة

فصل «٥١»

«**الخطابة**» تقال للصناعة العلمية التي تفيد اقناعَ الجمهور و تتألف من أمرين:

١ـ «**المقبولات**»: و هي القضايا التي أخذت عن شخص يعتقد الناس به، كالأنبياء عليهم السلام و الائمة عليهم السلام و الأولياء و الحكماء مثل «الصلوات الخمس واجبة» و «الشفاعة في يوم القيامة ثابتة» و نحوهما.

٢ـ «**المظنونات**»: و هي القضايا التي يحكم العقل فيها حكماً راجحاً، لا حكماً جازماً مثل: «زيد يجلس مع الأعداء فهو عدوّ».

و الغرض من «الخطابة» ترغيب الناس بالمنافع و إخافتهم عن المضارّ، كما يفعل الخطباء و الوعّاظ.

الشعر

فصل «٥٢»

«**الشعر**» ـ عند أهل المنطق ـ يقال للكلام المصوغ من القضايا العاطفية (المخيّلات) التي لا يذعن بها العقل و لكنها تؤثر في النفس و توجب قبض النفس أو بسطها (و يكون غالباً في الأمور الجزئية) و يتألف من:

«**المخيّلات**» التي يصوغها الخيال للترغيب، أو للترهيب؛ فالترغيب كما يقال لمن يكره الخمرة ـ: «الخمر شراب سيّال، ياقوتي ينشط النفس و يفرّحها» فهذه الكلمات تبسط النفس.

و الترهيب كما يقال لمن يحبّ العسل: «العسل مُرّ مُهوِّع، له لون العذرة الرطبة» فهذه الكلمات تقبض النفس.

و إذا قرن بذلك السجع أو الوزن و القافية إزداد تأثيراً في النفس.

المغالطة

فصل «٥٣»

المغالطة و هي صناعة علمية لا تفيد اليقين، سواء تسلم بها الخصم أم لا و هي تتألف من أمرين:

١ـ **«الوهميات»**: و هي القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم في الأمور غير المحسوسة، مثل: «يلزم الخوف من الميت».

٢ـ **«المشبّهات»**: و هي القضايا الكاذبة التي تشبه القضايا الصادقة لاشتباه لفظي مثل قول «هذا إنسان» لتمثال «الإنسان» فيقال ـ مثلاً ـ: «هذا إنسان و كل إنسان ناطق، فهذا ناطق»، أو لاشتباه معنوي مثل: «الإنسان حيوان و الحيوان جنس، فالإنسان جنس».

و المغالطة إن استعملت مع الشخص الحكيم سميت **«سفسطة»** و ان استعملت مع غير الحكيم سميت **«مشاغبة»** و الغرض منها التحرّزُ عن الغلط و امتحان المخاطب.

* * *

هذا آخر ما قصدنا كتابته من **«الموجز في المنطق»** و اللّه تعالى أسئل أن يرينيه لي يوم القيامة و يؤتينيه بيمناي و يتقبله بواسع فضله، فإنه أهل ذلك و هو حسبي و نعم الوكيل. تمّ على يد مؤلفه المحتاج الى فضل ربّه الكريم **صادق بن مهدي الحسيني الشيرازي** عشية الخميس ثاني محرّم الحرام سنة ألف و ثلاثمأة و أربع و ثمانين من الهجرة النبوية المقدسة.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾